نورس للترجمة

حرب فرنسا في الساحل وتطور عقيدة مُكافحة التمرد.

نشره مركز texas national security review

بقلم: مايكل شوركين.

ترجمه من الانجليزية: آ. أنوار الحوثري.

يثير انتقاد العمليات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل في أفريقيا يثير تساؤلات حول تراث الجيش الفرنسي من العمليات الاستعمارية وعمليات مكافحة التمرد وأهميتها اليوم. كان الجيش الفرنسي وريثاً للممارسات والمذاهب التي نشأت في العمليات الاستعمارية في القرن التاسع عشر والحرب الباردة. وكانت السمات الشائعة للنهج الفرنسي تتمثل في عدم التركيز على العمليات العسكرية والحاجة إلى تركيز مركزي على السكان يؤكد على الإجراءات الاقتصادية والنفسية والسياسية الرامية إلى دعم شرعية النظام السياسي الاستعماري. ولكن من الواضح أن هذه السياسة كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الاستعماري. وبعد انتهاء الحرب الجزائرية في عام 1962، حافظ الفرنسيون على بعض هذه الممارسات مع التكيف ببطء مع السياق السياسي لما بعد الاستعمار. وتعكس عملية بارخان، التي بدأت في عام 2014 هذا المبدأ الجديد.

في 23 يناير 2020، قال فرانسوا ليكونتري، رئيس هيئة الدفاع والجنرال الأعلى رتبة في فرنسا، للجمعية الوطنية "أن الجيش الفرنسي يعرف ما يفعله مع عملية بارخان"، وهو التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل التي بدأت في عام 2014. وشرح أن هذا يرجع جزئياً إلى حقيقة أن الجيش يمكن أن يعتمد على

تراث عقيدة الحقبة الاستعمارية التي جسدها الجنرال جوزيف غاليني والجنرال هوبير ليوتي. هؤلاء الرجال جعلوا مهنتهم تغزو و"تهدئ" الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية وأفريقيا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكانت أفكارهم الأساسية للتطورات العقائدية في الأربعينات والخمسينات، عندما تطورت الحروب الاستعمارية إلى حملات لمكافحة التمرد وتحولت العقيدة الاستعمارية إلى نظرية لمكافحة التمرد.

وبالنسبة للبعض، كان لملاحظات ليكونتري أثر معاكس. وأكّد فكرة أن فرنسا كانت تشن حملة استعمارية وأنها كانت تقترب من أفريقيا من خلال عدسة استعمارية (جديدة) وليس فقط، كما تزعم الحكومة الفرنسية، دفاعاً عن البلدان الصديقة من الإرهابيين الإسلاميين. ويشدد منتقدو التدخلات الفرنسية في أفريقيا مثل برونو شاربونو على استمرار الاستعمار، ويشعر خبراء إقليميون آخرون مثل يفان غويشاوا وناثانييل باول بالقلق إزاء تكرار السياسات والممارسات التي اتُبِعت، وفي رأيهم أنهم فعلوا المزيد لزعزعة استقرار المنطقة منذ إنهاء الاستعمار في الستينات. والمشكلة ليست في أن الجيش الفرنسي لا يعرف ما يفعله، بل في أن سجل فرنسا هو في المسار الصحيح.

وهناك أيضا اعتقاد شائع بأن النهج الفرنسي إزاء منطقة الساحل يتسم بالعسكرية المفرطة. في مارس 2020 قالت هانا أرمسترونغ، وهي محللة رفيعة المستوى في مجموعة الأزمات الدولية، لصحيفة نيويورك تايمز أن **"مكافحة الإرهاب الفرنسي يحاكي مكافحة الإرهاب الأمريكي منذ 15 عاما". عملية بارخان كان محكوما بها أن تتبع مسار الحرب الأمريكية في أفغانستان. ووفقا لأرمسترونغ، عاجلا أم آجلا، سوف يدرك الفرنسيون أن الحرب قضية خاسرة ومُنتهية.** وقد جادل أليكس ثورستون بأن "السياسة الفرنسية تبدو أنها تفتقر إلى رؤية تتجاوز النظرية في نهاية المطاف"، وقد عالج شاربونو مشكلة مع تطبيق فرنسا "النهج العالمي"، التي تربطه بأفعال تؤثر سلباً على السياسة والمجتمع الماليين. ويتفق معظمهم على أن "فرنسا لا تنجح في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل".

وباعتباري شخصاً تابَع منطقة الساحل عن كثب منذ أكثر من عقد من الزمان، فإنني أميل إلى الاتفاق مع المؤلفين المذكورين أعلاه. ومع ذلك، وبصفتي شخصاً يدرس أيضاً العقيدة العسكرية الفرنسية، فضلاً عن استراتيجية "بقعة الزيت"، لا يسعني إلا أن ألاحظ أن كل الآراء الواردة أعلاه، بما في ذلك آراء ليكونتري، تعكس افتراضات حول التراث الاستعماري والحرب الباردة للعقيدة العسكرية الفرنسية المعاصرة، فضلاً عن الافتراضات المتعلقة بالسياسة الفرنسية الحالية في منطقة الساحل. ولا يستطيع الفرنسيون أن يتبعوا خطى ليوتي وأن يحاكموا أميركا بتهمة مكافحة الإرهاب في نفس الوقت. وصفات شاربونو وثورستون للنهج الفرنسي لا تتفق مع مبدأ بقعة الزيت كما هو مُتَصَوَّر عادةً. ما لم يكن ليكونتري مخطئاً بطبيعة الحال ،فإن الفرنسيين لا يتعلمون من خبراتهم الاستراتيجية ابداً. وهذا يخلق المزيد من الأسئلة: ماذا يفعل الفرنسيون ؟ ما هو المذهب الذي يطبقونه؟

الغرض من هذه الورقة هو استكشاف عقيدة وممارسات " بقعة الزيت " العسكرية الفرنسية كما تطورت من أصول القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا. وأود أن أدرس الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل، وعلى وجه التحديد عملية بارخان، في ضوء تطور العقيدة والممارسة الفرنسية. جزء كبير من قصة بقعة الزيت الفرنسية مألوفة للأمريكيين بسبب اهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع بعد عام 2003، وعندما اعتبروها نموذجا لعمليات الولايات المتحدة لمكافحة التمرد. ومع ذلك، فإن بعض الجوانب التي أغفلها الأمريكيون، وعلى أية حال، وتطور المذهب الفرنسي بعد انتهاء الحرب الجزائرية في عام 1962 غير معروف إلى حد كبير في الولايات المتحدة.

الاختلافات بين عقيدة الاستعمار الفرنسي/الحرب الباردة وما بعد الجزائر تتضاءل إلى أن عقيدة العمل الفرنسية من غالييني إلى ديفيد جالولا كانت أداة استعمارية. النقطة الرئيسة كانت البقاء للحكم. فالعملية المعاصرة هي مرحلة ما بعد الاستعمار. ولا يتمثل الهدف في البقاء، بل على العكس من ذلك، في المغادرة في أقرب وقت ممكن وإعلان المرء عن خروجه. وفي الحالة الأولى، يتدخل بلد عسكريا في إقليم

يخضع لسيادته لتعزيز شرعيته. وفي هذا الأخير، يتدخل بلد في بلد آخر ليس خاضعا لسيادته لمساعدة ذلك البلد على تعزيز شرعيته - أو بشكل أكثر تجريدا، لدعم شرعية العملية السياسية مع حياده رسميا فيما يتعلق بنتائج تلك العملية.

وتركّز عملية بارخان في المقام الأول على العمليات القتالية، على الرغم من إصرار الجيش الفرنسي على أنها تطبق نهجا عالميا. بيد أن هذا لا يعني أن فرنسا تخلت عن النهج العالمي.

ومن الناحية العقائدية، عززت منظومة (coin) الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية فكرة "النهج العالمي": العنف سوف يشكل جزءاً ضئيلاً من النطاق الإجمالي للأنشطة التي سوف تضطلع بها القوات العسكرية أثناء اجتياحها للقلوب والعقول. ولكن قوة ما بعد الاستعمار ـ مثل القوة التي نشرتها فرنسا حالياً في منطقة الساحل ـ تختار العمل من المقعد الخلفي والسماح للدولة المضيفة بالتحرك، أي القيام (أو عدم القيام) بالعديد من إجراءات العمليات غير القتالية التي قد تحقق النجاح. وهذا يعني، بالتناسب، أن القوة المتدخلة تركز بقدر أكبر على العنف. كما أنه يؤدي حتما إلى توترات بين القوة المتدخلة والدولة المضيفة.

وأخيرا، هناك عنصر هزم الذات في العديد من تدخلات ما بعد الاستعمار، عنصر وثيقة شاربونيو، وباول، وثورستون. ويقتضي مبدأ "coin"، وفقاً للمذهب الفرنسي في الماضي والحاضر، **أن يحدث شكل من أشكال التحول السياسي داخل الدولة المُضيفة، على أن يكون مفهوماً أن الوضع السابق هو الذي ولّد التمرد في المقام الأول. غير أن التدخلات في مرحلة ما بعد الاستعمار اتجهت نحو استعادة الوضع السابق وتخفيف المشاكل عن النظم من الضغط إلى الإصلاح.**

وتركز عملية بارخان في المقام الأول على العمليات القتالية، على الرغم من إصرار الجيش الفرنسي على أنها تطبق نهجا عالميا. بيد أن هذا لا يعني أن فرنسا تخلت عن النهج العالمي. وهذا يعني فقط أن الجيش قد أخلى إلى حد كبير العديد من الأدوار التي كانت ستضطلع بها القوة الاستعمارية. والواقع أن الوكالات

المدنية الفرنسية وشركائها الدوليين، في محلها، تتبنى قدراً من الركود (في ظل كفاءة وكفاية قابلة للنقاش). وربما الأهم من ذلك، تحاول فرنسا أن تترك للدولة المضيفة معظم المسؤولية عن تعزيز شرعيتها وعن الرؤية من خلال عمليات سياسية معينة. ويشمل هذا تنفيذ اتفاق الجزائر عام 2015 (أي "عملية الجزائر")، والانتقال السياسي بعد استقالة رئيس مالي إبراهيم بوبكر كيتا. ومن غير المستغرب أن تكون فرنسا في كثير من الأحيان على خلاف مع شركائها في الساحل. إنّ تَقَدُّم الجهود الفرنسية لأنها تعتمد على هؤلاء الشركاء، محكوم عليه بأن يُخَيِّب أمل أي شخص يبحث عن نتائج سريعة.

وهذه الدراسة تنقسم لجزئين. الأول هو نظرة عامة على نظرية وممارسات (بقعة الزيت) الفرنسية من القرن التاسع العاشر إلى بارخان. وسوف أميّز بين العقيدة والممارسات لأن الجيوش، على نحو غير مستغرب، لا تفعل دائما ما تقوله لها كتبها المدرسية، ولأن كليهما "العقيدة والممارسات" يشكل ميراث الجيش الفرنسي. وسوف أعتمد على التاريخ الثانوي، والمنشورات المذهبية الفرنسية الرئيسية، والمقابلات مع ضباط الجيش الفرنسي الحاليين والسابقين. والنهج الثاني هو النظر عن كثب إلى الحملة الفرنسية الحالية في منطقة الساحل.

ومصادري مرة أخرى مختلطة: التقارير الثانوية، وبعض المقابلات، ومجموعة من التقارير شبه اليومية التي تنشرها المؤسسة العسكرية الفرنسية على الإنترنت في الفترة من 2016 إلى مارس/آذار 2020. وفي حين أن هناك أدلة على وجود الحمض النووي الاستعماري في العمليات المعاصرة، فإن الأدلة التعويضية تشير إلى أن استمرار ربط الحاضر بالقضايا التاريخية سطحي إلى حد كبير. والواقع أن هذه الدراسة تجد أن التراث الاستعماري أقل مغزى مما يعتقد ليكونتري.

تاريخ (بقعة الزيت) الفرنسية:

إن السرد المعياري لمذهب بقعة الزيت الفرنسي يركز إما على المذهب الاستعماري لغالييني ولياوتي أو على مذهب حقبة الحرب الباردة المرتبط بالحروب في الهند الصينية (1945 إلى 1954) والجزائر (1954 إلى 1962) ورجال مثل ديفيد جالولا، وجاك هوغارد، وروجر ترينييه. كان هناك جيل ثالث من عقيدة كوين الفرنسية التي وضعت في القرن 21 ردا على الحروب في أفغانستان والعراق، مما دفع الضباط الفرنسيين إلى نفض الغبار من عقيدة عصر الهند الصينية وتحديثها. ويستحق كل جيل من أجيال تقاليد كوين في فرنسا المناقشة، لأن الاختلافات جديرة بالملاحظة مثل أوجه التشابه. وفي كل حالة، كثيرا ما يوصف ما يعتبر "مذهبا" على أنه "أساطير" أو "تمثيلات" فيما يتعلق بنهج الجيش الفرنسي وخبرته. لها علاقة بالقصص التي يرويها ضباط الجيش الفرنسي لأنفسهم، أو كيف يتخيلون أسلافهم.

مبنى إمبراطورية بيل إيبوك وأصول الحرب المركزة على السكان

تعود جذور مذهب كوين الفرنسي إلى القرن التاسع عشر إلى المارشال توماس روبرت، الذي أمّن الجزائر لفرنسا من خلال القضاء على تمرد كبير في 1840. ومن المؤكد أنه كان متحمسا لترحيل عدد كبير من السكان اليهود في الجزائر إلى حتفهم المحتمل "بعد أن كانوا طفيليين ، فإنهم بالطبع سيكونون خونة"، كما أكد لوزير الحرب في 1842. ومع ذلك، يمكن العثور على إسهامه الرئيسي في كوين في فهمه للشعب باعتباره مركز الجاذبية الحقيقي في الحرب ضد المتمردين وهي رؤية لم تكن واضحة بذاتها لأحد المحاربين القدامى في الحروب النابليونية، عندما كان البحث عن المعركة الحاسمة هو كل شيء.

باغود تبنى طريقتين. وكانت الرازية محورها السكاني بمعنى أنها لم تخدم أي غرض عسكري سوى ترويع المدنيين - خلافا لتركيز نابليون على تدمير جيش الخصم. أما الآخر فكان شبكة المكاتب العربية، التي بدأت في الجزائر في ثلاثينيات القرن العشرين ولكنها تطورت إلى حد كبير في أربعينيات القرن.

ووضع أسلاف فريق إعمار المقاطعات في العصر الحديث، والمكاتب ضابطا فرنسيا وضابطا برتبة صف، مدعوما بقوات من السكان الأصليين، بين المجتمعات المحلية. وكثيرا ما تعلم موظفو المكاتب اللغة العربية وأصبحوا على علاقة وثيقة بالناس الذين يعيشون بينهم. وهم يمثلون الحكومة الاستعمارية، ويقدمون بعض الخدمات، ويجمعون المعلومات الاستخبارية.

وجاءت الخطوة الرئيسية التالية مع غاليني وليوتي. وأدخلوا مفهوم "إعادة السلام"، الذي كان متميزاً ومفضّلاً لأنه البديل عن إرهاب وتخويف السكان المحليين. وبطبيعة الحال، ينبغي لأي مناقشة أن تعترف بحقيقة أنها لا تفعل دائما كما قالوا. ويوثق دوغلاس بورش، في دراسته القيّمة لغزو ليوتي للمغرب، وحشية أساليب ليوتي، ويجادل بأن هدف ليوتي كان خداع الجمهور من خلال إخفاء حقيقة العمليات الاستعمارية وراء واجهة إنسانية نسبياً.

ومع ذلك، توسّع غالييني ولياوتي في فكرة وضع استراتيجية تركّز على السكان. وركّز هذا النهج على حماية السكان وحشدهم عن طريق الحد من العنف لصالح العمل "السياسي" الذي يهدف إلى كسب ما أصبح يُشار إليه فيما بعد باسم "القلوب والعقول"، عرض غاليني بعض أفكاره في "ترتيب عام" لم يتكرر من قبل ليوتي في عام 1900 فحسب، ولكن أيضا من قبل الجيش الفرنسي في عام 2007 في منشوره المذهبي "غاغنر لا باتيل"، قناة السلام (كسب المعركة وتحقيق السلام):

فالدولة لا تغزو ولا تهدأ عندما تؤدي عملية عسكرية هناك إلى هلاك السكان وتكسير كل الرؤوس تحت وطأة الإرهاب؛ بعد هدوء الرعب الأول، سيكون هناك جرم بذور الثورة لأن الاستياء المتراكم من العمل الوحشي للقوة سوف تنمو... وأفضل طريقة لتحقيق السلام هي استخدام العمل المشترك للقوة والسياسة. ويتعين علينا أن نتذكر أن ندمر كملاذ أخير؛ وحتى بعد ذلك، يجب أن ندمر فقط من أجل إعادة البناء.

جاء غاليني مع مفهوم "بقعة النفط". حيث تقوم القوات بتأمين مناطق محددة والعمل على التأثير بشكل إيجابي على السكان داخل تلك المنطقة ، وأضاف ليوتي إلى مفهوم الحرب التي تركّز على السكان عن

طريق التمييز بين ما يمكن تسميته بالعمليات القتالية - التي تجري خارج مناطق النفط - والأنشطة العديدة التي تجري داخل المناطق، بما في ذلك العمليات العسكرية الدفاعية والمراقبة المكثفة. قدم ليوتي فكرة تقسيم منطقة محددة إلى شبكة لغرض المراقبة وأعمال الشرطة المكثفة ، لكنه لم يستخدم كلمة "مربعات الشبكة". ولم تدخل هذه الكلمة حيز الاستخدام إلا خلال حرب الاستقلال الجزائرية ، عندما كانت تطبق أحيانا على إغلاق المناطق الحضرية ، مثل لاباتاي دالجي. ثم أصبح المصطلح مرتبطا باستخدام الجيش الفرنسي المنهجي للتعذيب لانتزاع المعلومات الاستخباراتية وتفكيك الشبكات الثورية الجزائرية.

طور الفرنسيون، في عملياتهم الاستعمارية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بعض التعديلات المثيرة للاهتمام على هذه المذاهب، والتي استلزمها في المقام الأول رفض الحكومة الفرنسية تقديم مغامراتها الاستعمارية بشكل مناسب. بعد أن أُجبر القادة الفرنسيون على الاكتفاء بقليل من الناس، جاءوا ليثمّنوا القدرة على التنقل ويفضلون تشكيلات أصغر وأخف وزناً مما كانوا قد استخدموه في أوروبا. كما قاموا بتجنيد أعداد كبيرة من المساعدين الأصليين من مختلف الأنواع وأصبحوا بارعين في تحقيق أقصى استفادة من قدراتهم. تعلم الفرنسيون إتقان ما يشار إليه اليوم باسم "التضاريس البشرية" (واستغلال الانقسامات بين المجموعات المحلية - فرّق تَسُد - وهي الطريقة التي أخضعت بها فرنسا شمال مالي في المقام الأول). حتى يومنا هذا، يعتبر أحد عناصر الإيمان في الجيش الفرنسي أن لديهم موهبة خاصة لبناء العلاقات مع السكان المحليين. يشيرون إليه على أنه "تداخل الثقافات".

والنتيجة هي أسلوب القيادة الذي يشير إليه الفرنسيون باسم "القيادة الفرعية" أو "القيادة حسب الهدف"، ويطلقه الجيش الأمريكي أحيانا على "قيادة البعثة". وفقًا لمبدأ كوين الحالي للجيش الأمريكي، حركات التمرد ومكافحة التمرد، الذي نُشر في عام 2014، فإن هذا الحكم الذاتي ضروري لعمليات كوين. وأخيرا، كان ضباط الجيش الفرنسي المستعمرون يزرعون ثقافة مؤسسية تتسم بالمجازفة والجرأة التي تُصنف بها الثقافة المؤسسية للجيش الفرنسي حتى يومنا هذا.

من العقيدة الاستعمارية إلى مكافحة التمرد: الهند الصينية والجزائر

وانخرط رانس في حروب استعمارية عديدة في النصف الأول من القرن العشرين. أبرز هذه الحروب كانت حرب الريف في المغرب (1924 إلى 1925)، التي استخدم فيها الفرنسيون مزيجا من الأساليب الاستعمارية والتقليدية، بما في ذلك عمليات الأسلحة التي كانت مشتركة مع الجبهة الغربية في عام 1918 أكثر من ممارسات "إعادة السلام" الاستعمارية. غير أن الخطوة الرئيسية التالية كانت حرب الهند الصينية، وهذه الحرب لم تكن متكافئة فيما يتعلق بالتفاوت الشديد بين الغايات التي تسعى فرنسا إلى تحقيقها والوسائل الضئيلة التي كانت على استعداد لتكريسها لبلوغ تلك الغايات.

كما هو الحال في النزاعات الاستعمارية السابقة ، اعتمد الفرنسيون على التنقل، واستفادوا بشكل مكثف من القدرات المحمولة جواً وعن طريق النقل الجوي، واعتمدوا إلى درجة خطيرة على أسطول صغير من الطائرات الرثة التي بالكاد يمكن للفرنسيين الاحتفاظ بها في الجو بسبب محدودية الطيران وأطقم الصيانة، وكذلك الظروف الجوية المتغيرة. كافح الفرنسيون بخفّة من أجل التنقل، مما يعني أنهم استخدموا المشاة بدعم قليل. لتكملة أعدادهم التافهة، اعتمد الفرنسيون على أعداد كبيرة من القوات الاستعمارية التي نشأت في شمال وغرب إفريقيا (من بينهم 60.000 مغربي)، وجيش وطني فيتنامي حديث التكوين، وجُندُ الهند الصينية المحليين مباشرة في الوحدات الفرنسية، وفئات مختلفة من القوات المساعدة والميليشيات. وفقًا لميشيل غويا، لم يكن هناك أكثر من 60.000 جندي من فرنسا (ميتروبوليتان) في الهند الصينية. خدم ما مجموعه 350 ألف جندي من السكان الأصليين. من بينهم كانت وحدات مكافحة حرب العصابات التي نشأت بين القبائل ويقودها ضابط فرنسي وضابط صف فرنسي "ارتحل" خلف خطوط العدو بأقل قدر من الدعم. كما جربوا الفيتناميين تشغيل المجموعات الإدارية للهواتف المحمولة التشغيلية، أو المجموعات الإدارية المتنقلة التشغيلية. عملت هذه على ملء الفراغ الذي نشأ بين عملية التطهير والفترة التي تمكنت فيها الدولة الفيتنامية من تأكيد نفسها. رافق المجموعات ضباط حرب نفسية فرنسيون، كما لاحظ إيلي

تيننباوم، عملوا كمفوضين سياسيين تقليدًا للمفوضين السياسيين في فييت مينه. وأصبحوا على نطاق واسع سيئي السمعة بسبب ارتباطهم بالتعذيب.

عملت بعض الأشياء بشكل جيد. بكل المقاييس، قاتلت القوات المحلية التي تقودها فرنسا والوحدات النظامية الفرنسية التي تضم نسبة كبيرة من الأفراد الفيتناميين بشكل جيد وربما كان لديها سجل أفضل من الكيانات المماثلة التي شكلتها الولايات المتحدة والتي قاتلت في الصراع اللاحق بين شمال وجنوب فيتنام، وخاصة النموذج السيئ المعروف بإسم جيش جمهورية فيتنام. لم تعمل بعض الأشياء بشكل جيد حيث لم يكن لدى فرنسا، على الرغم من براعة قواتها الأصلية، ما يكفي من الرجال أو الموارد كما إن ذوق الجيش الفرنسي للمخاطرة واعتماده المفرط على الروابط الجوية مجتمعة أدى لإحداث كارثة في ديان بيان فو. مشكلة أخرى خطيرة تتمثل في الانفصال بين ضباط فرنسا المحترفين وقيادتها المدنية والسكان غير المهتمين، وهي فجوة من شأنها أن تنمو وتصل أخيرًا إلى ذروتها في الجزائر ومحاولة الانقلاب عام 1961. كانت الأزمة تذكيرًا مؤلمًا بالحاجة إلى مواءمة التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية مع الأهداف السياسية. أصر المنظرون العسكريون الفرنسيون اللاحقون، من الجنرال أندريه بوفر، الذي خدم في الهند الصينية والجزائر، إلى الجنرال فنسنت ديبورت المفكر الاستراتيجي الفرنسي الرائد المعاصر ، بأعلى صوت ممكن على ضرورة إخضاع الاستراتيجية العسكرية لأهداف سياسية واضحة محددة من قبل القادة المدنيين.

غدت حرب الهند الصينية فترة من العمل النظري المكثف من قبل العديد من الضباط المشاركين، جيل من الرجال شمل مارسيل بيغيرد، جاك هوغارد، تشارلز لاتشيروي، جان نيمو، وروجر ترينكييه. كان ديفيد جالولا - زميل هوجارد في الأكاديمية العسكرية الفرنسية - أيضًا جزءًا من هذه المجموعة، رغم أنه خدم في الصين، بدلاً من الهند الصينية. كتب جالولا أشهر عملين له باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة بعد استقالته من مهمته. كان نفوذ جالولا في فرنسا محدودًا حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي

والعشرين، عندما لفت الأمريكيون انتباه الجيش الفرنسي إلى غالولا بعد أن "اكتشفه" الجنرال ديفيد بترايوس.

إلى حد كبير، تبنى هؤلاء المفكرون العسكريون العقيدة الاستعمارية - من النهج الأساسي المتمحور حول السكان إلى أفكار مثل بقعة النفط. هناك تذكيرات من هوجارد بأن "العملية ذاتها، مهما كانت صغيرة، يجب أن يكون لها هدف سياسي" و "إيذاء العدو ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لاستعادة السيطرة على السكان أو الحفاظ عليها ... إن القضية الحقيقية (enjeu) هي دائمًا السكان ". وبالمثل، يلاحظ ترينكيير أن" قضية الحرب الحديثة هي غزو السكان ".يؤكد هؤلاء المفكرون على الأهمية المحدودة للقوات المسلحة وبحاجة إلى تنسيق العمل العسكري مع الجهود المدنية. وفقًا لهوجارد، "يتطلب الكفاح ضد التخريب الاندماج على كل مستوى من العمل المدني والعسكري في عمل عالمي واحد". كما أظهروا أيضًا شكوكهم تجاه جدوى تطبيق التكتيكات العسكرية التقليدية، مثل استخدام البؤر الاستيطانية للسيطرة على المناطق. إن ازدراء ترينكيير لعمليات التطويق والبحث واسعة النطاق هو حاد بشكل خاص .وكلما كانت العملية أكبر، قل احتمال تحقيق أي شيء. الشبكة لا تغلق تماما أبدا، والمفاجأة لا تحدث أبدا. السكان يعرفون دائما.

كان الفارق المهم بين هؤلاء الرجال وقادة الاستعمار في نهاية القرن هو سياق منتصف القرن المشحون أيديولوجيًا والذي قاتلوا فيه. لم يروا الحرب في الهند الصينية مجرد تمرد من قبل السكان الأصليين الراغبين في الاستقلال، ولكن بالأحرى مثال محلي على حرب عالمية شنتها الشيوعية الدولية على الغرب. في النهاية، لم تكن حركات التمرد عفوية. بدلاً من ذلك، كانت مجهودًا متعمدًا ومخططًا من قبل الشيوعيين للاستيلاء على السلطة، حتى عندما تم تعزيزها بما يمكن تسميته "الأسباب الجذرية"، مثل المظالم المحلية أو الشكاوى الاقتصادية. أدرك القادة الفرنسيون في منتصف القرن أن هذه الحرب "الثورية" الجديدة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الحرب التقليدية وتتطلب نهجًا وبنية قوية وتكتيكات مختلفة اختلافًا

جوهريًا. تم تصميم الجيوش الغربية مثل فرنسا من أجل صراع مختلف تمامًا، وبالتالي عملت في وضع غير موات. كان لدى المتمردين قضية محددة جيدًا وأيديولوجية وحّدَت أنصارهم وحفزت مقاومتهم. يتحسر القادة الفرنسيون على حقيقة أن الجانب الفرنسي في الهند الصينية لم يقدم شيئًا يمكن مقارنته بخلاف الأيديولوجية السلبية لمناهضة الشيوعية. لم يكن من المفيد أن تكون القضية الفرنسية في الهند الصينية غامضة وتغيرت بمرور الوقت. هل كانوا يقاتلون لاستعادة السيادة كسيادة استعمارية، أم للدفاع عن البلدان الناشئة من الشيوعية؟ هل كانوا يحاولون إعادة فرض الوضع السابق أم كانوا يقدمون إصلاحات؟ هذه المشكلة نفسها من شأنها أن تربك الجهود الفرنسية في الجزائر.

يتعين على الجهة المضادة للمتمردين أن تحدد بدقة المشاكل التي يتعين عليها أن تصلحها ، ثم يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها لإصلاح هذه المشاكل. وإلا فإنها ستخسر معارك القلوب والعقول أمام التمرد و ايديولوجيته الثورية.

كان هوجارد، الذي وافق على أنه من المهم تدمير البنية التحتية للمتمردين، أكثر انتباهاً للقناعات الأيديولوجية والروح المعنوية. لقد ركّز على الإرادة التي كان من شأنها أن تجعل المارشال فرديناند فوش فخوراً. **كان على السكان أن يعرفوا ما الذي يقاتلون من أجله، وكان على المتمردين أن يعملوا باستمرار لتقوية معنويات السكان مع إضعاف معنويات أعدائهم.** جادل هوغارد بأن جيوش السكان الأصليين التي أنشأها الفرنسيون لا يمكن أن تظل غير سياسية في نموذج الجيش الفرنسي، نظرًا للطبيعة السياسية لمساعيهم. كانت الحرب الثورية، وفقًا لهوجارد، "عالمية" بمعنى أنها جلبت الصراع إلى داخل قلب المجتمعات ووعي الناس. لا ينبغي أبدًا أن تدور مكافحة التمرد حول إعادة إرساء الوضع الراهن. كان على مكافحة التمرد أن تحدد بدقة المشكلات التي يتعين عليها إصلاحها، ثم يتعين عليها بذل قصارى جهدها لإصلاحها مع السكان. وإلا فإنها ستخسر معارك القلوب والعقول لصالح التمرد وأيديولوجيته

الثورية. ومع ذلك، كان هوجارد مصرا على أن الإصلاحات، رغم أنها ضرورية، لم تكن كافية على الإطلاق:

هذه الإصلاحات ليست عديمة الفائدة. هي حتى لا غنى عنها. لكنها ليست كافية: فالخصم لن يسعد بها لأنها القوة التي يسعى إليها.

وفقًا لهوجارد، "من العبث أن نأمل في إيجاد حلول في المفاوضات أو الإصلاحات". كانت حركات التمرد صراعات إما كل شيء أو لا شيء، يعني يمكن أن يسود فيها جانب واحد فقط. كان العزم والتصميم ذا أهمية قصوى.

بالنظر إلى الرغبة في الانتصار، أكد هوغارد - أكثر من ترينكييه - على الحاجة إلى نهج عالمي شامل ومُنَسَّق لجميع الحكومات. **يجب أن تكون "جميع أنشطتنا" - الثقافية والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والاجتماعية - "متكاملة بشكل وثيق ومشبعة باهتمام نفسي مستمر"، وأن تكون موجَّهة لغرض وحيد هو تدمير "التنظيم السياسي العسكري" للخصم واستبداله،** كما سلّط هوغارد الضوء على أهمية الحرب النفسية والدعاية والدعاية المضادة، بما في ذلك الحاجة إلى توفير التوجيه السياسي لجنوده .

شارك هوغارد في صياغة منشور الجيش الفرنسي لعام 1957، Instruction l’emploi de l’ arme psychologiqueProvisoire sur (تعليمات مؤقتة حول استخدام الحرب النفسية) ، والذي يرتبط أيضًا بتشارلز لاتشيروي و "المدرسة النفسية" لمقاومة التمرد. تأثّر شرط التعليمات بشدة بالقراءات الدقيقة للينين وماو وتروتسكي، وعكس الانطباع القوي الذي تركه فيت مينه على الكثيرين في الجيش الفرنسي، بما في ذلك الضباط الذين مروا ببرامج إعادة التثقيف في سجون فييت مينه او ما تدعى معسكرات الحرب. حسب التعليمات ، **"العمل النفسي" هو تنسيق الاستخدام لمختلف الوسائل والتدابير التي تهدف إلى تنوير الرأي وتوجيه المشاعر والمواقف وسلوك السكان المحايدين أو الصديقين،**

بهدف مواجهة التأثير المعاكس، وتشجيع تعاطف المحايدين، وتقوية العزيمة والروح القتالية من المعارك الافتراضية التدريبية.

لا يمكن أن يكون العمل النفسي نشاطًا رمزيًا. كان يجب أن يكون خطًا رئيسيًا للجهود التي تبذلها وتشرف عليها السلطات المركزية. فقد عززت الحاجة إلى دمج المدنيين في أركان القادة، الأمر الذي استلزمه التفويض لنهجٍ منسّق يشمل الحكومة بأكملها. بمعنى ما، أصبح كل شيء الآن دعاية. يجب تنفيذ أي إجراء مع مراعاة تأثيره النفسي. إن "المدرسة النفسية" هي أبعد ما يمكن للمرء أن يحصل عليه من حتمية كلاوزفيتز القديمة لتدمير جيش الخصم في معركة حاسمة - يمكن للفرد أن يربح حربًا نفسية دون إشراك العدو في قتال جسدي.

كانت الحرب الجزائرية فرصة للضباط الفرنسيين لتطبيق ما اعتقدوا أنه دروس الهند الصينية. كانت لديهم موارد أكبر بكثير تحت تصرفهم بفضل الالتزام السياسي الأكبر والاستعداد لإرسال المجندين بدلاً من الاعتماد على الوحدات المهنية في الجيش الفرنسي. بعد كل شيء ، كانت الجزائر جزءًا من فرنسا قانونيًا وعلى بعد ساعات قليلة فقط بالطائرة ، على عكس مستعمرة الهند الصينية البعيدة. لكن بالنظر إلى الحجم الهائل للجزائر ، واجه الجيش الفرنسي مشاكل مماثلة. كانت هناك حاجة إلى التواجد في كل مكان مرة واحدة ، مما شجع مرة أخرى على التركيز على الحركية القصوى ودَفع الجيش الفرنسي إلى قيادة حرب طائرات الهليكوبتر. كان النمط العام هو العمل خلال النهار والاعتماد على الدعم الناري من الطائرات كلما أصبحت المواقف القتالية شديدة الخطورة. كما مارس الفرنسيون التهجير الجماعي وإعادة توطين سكان الريف في محاولة لتجفيف البركة التي سَبَحَ فيها الثوار الجزائريون. هذا جعل المدنيين الجزائريين أسهل في السيطرة وخاضعين للبرامج "النفسية".

كان أحد المقاييس الجديدة بالملاحظة هو تطوير 700 قسم من الإداريين المتخصصين (أقسام إدارية متخصصة)، والتي كانت في بعض النواحي إحياءً للمكاتب العربية في القرن التاسع عشر - لقد كانت "مستوحاة جدًا" من ليوتي ومفهومه للضابط "الاستعماري". تألفت الأقسام من ضابط فرنسي وضابط صف، وعدد قليل من المتخصصين المدنيين، ومترجم، ومشغلة راديو، وأحيانًا امرأة مكلفة بالتواصل مع السكان الإناث الجزائريات. كانت تدعمهم قوة من 30 إلى 50 شخصًا، كانوا مزيجًا من الأوروبيين والمقاتلين المسلمين الأصليين والقوات الاستعمارية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كانت الفكرة أن الأقسام ستنسق الأمن وتعتني بمواقعها النفطية، وتَسُد فجوة في الحكم وتقدّم الخدمات للسكان المحرومين من قبل الإدارة الاستعمارية الحالية. كانت أيضًا منصات لتقديم الرسائل النفسية. وقد ساعدت الأقسام، من بين أنشطة أخرى ، في "خطة قسنطينة" التجريبية، التي اتخذت إجراءات نفسية إلى مستوى جديد تمامًا من خلال الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأمريكية وتقنيات التسويق "العلمية" لجذب الجزائريين المحليين وإبعادهم عن التمرد. كرر الفرنسيون تجاربهم مع أجهزة الحماية. أشاد غالولا بهذه الفِرَق باعتبارها "أهم تحسين منفرد في عمليات [مكافحة التمرد] في الجزائر". وقد ملأوا فجوة حرجة نجمت عن عدم كفاية الشرطة المدنية والنظام القضائي، والتي لم يتم تزويدها أبدًا بالموارد الكافية للتعامل مع الأفراد المحتجزين بشبهة أنشطة المتمردين.

كما يروي جالولا في مذكراته عن الجزائر "التهدئة في الجزائر" شن الفرنسيون - تحت تأثير المدرسة النفسية - حربًا نفسية. تم فهم ذلك من حيث تشكيل التصورات المحلية، وبناء الثقة، وغرس الثقة في أن الجانب الفرنسي هو الجانب الفائز. شجع الفرنسيون أيضًا العديد من الإصلاحات، من المبادرات التشريعية واسعة النطاق ومشاريع التنمية الاقتصادية، إلى بناء المدارس وتزويدها بالموظفين على المستوى المحلي (حيث كان يعمل القادة مثل جالولا)، وتشغيل الناس، وتحسين إمدادات المياه في القرية. وفقًا للمذكرات، كان جالولا يعيش رجاله في القرى - حيث قال إنهم أدركوا بسرعة أن سلامتهم تعتمد على

مدى تواصلهم مع السكان - ولم يمض وقت طويل قبل أن يتعلموا التعرف على السكان بالاسم. ووجد طرقًا لاختبار السكان المحليين وإشراكهم، لمنحهم حصة في نجاح المشاريع المختلفة. لقد تأكد من أن رجاله لديهم نقاط حوار وأخبار لمشاركتها مع السكان المحليين، ليس فقط لإبلاغهم ولكن أيضًا للترويج لأفكار معينة. وجد جالولا أن المبادرات الأخرى التي روّج لها ضباط الحرب النفسية كانت أقل فعالية. واتهمهم بمحاولة تطبيق العديد من الأساليب نفسها التي طُبقت على الجزائريين دون انتقاد على أسرى الحرب الفرنسيين في معسكرات فييت مينه، بما في ذلك تقنيات غسل الدماغ. ومع ذلك، وافق جالولا على تعليمات صادرة عن المقر تحدد الخطوات الواجب اتخاذها لتهدئة السكان، وهي الخطوات التي اتخذها في الغالب وحققت نتائج جيدة.

يقع جالولا في مكان ما بين ترانكيي Trinquier والمدرسة النفسية فيما يتعلق بتركيزه على العمل العسكري. كان من الممكن أن تكون أفعاله كقائد سرية قد اتخذت من حرب ترانكيي الحديثة (Trinquier's La guerre moderne (Modern Warfare، وكان ينتقد المحاولات الفرنسية لشن حرب نفسية. ومع ذلك، فهو لم يستبعد الجانب النفسي من مكافحة التمرد، وأكد على أهمية وجود سبب واضح وأساس أيديولوجي لعمليات مكافحة التمرد. كتب: "العقل والنفعية"، "أطلُبُ من جهاز مكافحة التمرد أن يجهز نفسه ببرنامج سياسي مصمم لإخراج أكبر قدر ممكن من الرياح من أشرعة المتمردين". وأصرّ جالولا على أن مكافحة التمرد، كان عليها " التسلح بقضية منافسة كما اعتَقَد أيضًا أنه من الضروري بناء حزب سياسي وحركة سياسية وطنية لتعبئة وتحفيز جزء من السكان الذين كانوا في جانب مكافحة التمرد". في منطقة مسؤوليته، بدأ جالولا ما كان يأمل أن يكون نواة في نهاية المطاف - وهذه نقطة مهمة في ضوء محاولات ما بعد الاستعمار لتطبيق عقيدة جالولا لمكافحة التمرد وتلك الخاصة بمعاصريه - اعتقد جالولا أن أفضل حجة لمقاومة المتمردين وقال إنهم كانوا هناك ليبقوا هناك. قال إن المسلمين الجزائريين "لم يكونوا حمقى". حتى أشد مؤيدي فرنسا لم يكن لديهم خيار سوى التحوط من رهاناتهم.

ومن المثير للاهتمام أن جالولا، على عكس ترينكييه والمدرسة النفسية، لم يكن مهتمًا بتقليد متمردي فيت مينه. لقد قدّر واحترم الاختلافات بين المتمردين ومقاومة التمرد.

وكما ذكر غالولا في مذكراته عن الجزائر ، فقد قام الفرنسيون تحت تأثير المدرسة النفسية بحرب نفسية. وكان هذا مفهوماً من حيث تشكيل التصورات المحلية ، وبناء الثقة ، وغرس الثقة في أن الجانب الفرنسي كان الجانب الفائز.

اعتقد جالولا أن إنشاء أيديولوجية متميزة لمكافحة التمرد أمر ضروري، على الرغم من عدم تأثره بالجهود التي يبذلها أقرانه. وروى التبادل التالي مع "عالم نفس" من طاقم الجنرال راؤول سالان (القائد الفرنسي في الجزائر من 1956 إلى 1958):

[جالولا] "أتساءل عن نوع الأيديولوجية التي تعتقد أنه يمكنك تزويدها [بمسلمين يتم اختيارهم ليصبحوا قادة لحركة مناهضة للتمرد]. الثوار لديهم أيديولوجية بسيطة وفعالة لأنها تناشد العاطفة: الاستقلال. ماذا يمكنك أن تعارض ذلك؟ "

[ضابط ركن] "الإنسانية ، التعاون ، التقدم الاجتماعي ، التنمية الاقتصادية ، إلخ"

كما أشار جالولا ، لا يمكن للمقاومة المضادة للتمرد أن تضاهي جاذبية المتمردين إلا مع مناشدة الرأس: "عليه أن يقامر بأن السبب، على المدى الطويل، سوف يسود على العاطفة."

في المقابل، تصارع غالولا والعديد من أقرانه مع العواقب الأخلاقية لتعبئة الميليشيات. وَعَدَ الفرنسيون في الجزائر ، كما في الهند الصينية، بحماية أولئك الذين وقفوا إلى جانبهم. لكن في الهند الصينية، خانت فرنسا حلفاءها وتركتهم تحت رحمة الشيوعيين. بعض الضباط في الجزائر، أقل ثقة في بقاء فرنسا، كانوا مترددين في تقديم نفس الوعود. كما حدث، تخلت فرنسا عن حلفائها مرة أخرى، وكانت النتائج سيئة السمعة. أوضح هيلي دي سان مارك، أحد المشاركين في محاولة الانقلاب عام 1961 ضد الرئيس شارل ديغول، أن الألم الذي شعر به حيال التخلي الوشيك عن حلفاء فرنسا الأصليين في مذبحة معينة - فقط

لأنه تخلى عن رجاله في الهند الصينية - كان ما قد أجبره على الانضمام إلى الانقلاب ضد الرئيس الفرنسي. بينما كان القليل منهم على استعداد لاتخاذ خطوة متطرفة، فمن الواضح أن العديد من الضباط الفرنسيين، ومن بينهم على الأرجح جالولا، يتشاركون في الشعور بالكرب ويتفهمون دوافع الانقلابيين حتى لو كانوا يعارضون قراراتهم.

من الصعب تحديد ما إذا كانت الأساليب الفرنسية تعمل في الجزائر أم لا. كثيرون، بمن فيهم ميشيل غويا - وهو كولونيل متقاعد بالجيش الفرنسي وهو الآن مؤرخ ومحلل عسكري محترم ومؤثر - يجادلون بأنهم نجحوا بشكل عام. ومع ذلك، كما أشار غويا، بأن الأساليب الفرنسية في الجزائر غالبًا ما كانت غير متّسقة، مع العديد من الاختلافات. يطبّق القادة العديد من المذاهب والأساليب. بالمثل، وصف جالولا الضباط الفرنسيين بأنهم ينقسمون عمومًا إلى معسكرين:"المحاربون"، الذين "تحدّوا الفكرة القائلة بأن السكان كانوا الهدف الحقيقي" و "أصحاب اللهو"، أو الأكثر تطرفًا، "علماء النفس"، الذين اعتقدوا أن "العمل النفسي هو الحل لكل شيء". واشتكى من "نمط الفسيفساء من التهدئة في الميدان"، حيث يطبق كل قائد نهجًا مختلفًا، يعتمد غالبًا على تفسيره الخاص للدروس التي تعلمها أثناء الخدمة في الهند الصينية.

أقر جالولا أنه بمرور الوقت، نما تأثير مدرسة التهدئة حيث تحدثت النتائج عن نفسها. تم تبنيهم بشكل كامل في عام 1959 مع ما يسمى بـ مخطط شال Plan Challe. كانت خطة تشال هي أوج عمليات مكافحة التمرد الفرنسية: فقد اقترن التنفيذ الكامل لأساليب مكافحة التمرد بالعمليات القتالية العدوانية التي أكدت بطبيعة الحال على الحركة من الرجال والأسلحة إلى الجزائر التي كانت تؤثر على قوات المتمردين. بالنسبة لجالولا والعديد من أقرانه، كان من الواضح أن فرنسا كانت تفوز. ومع ذلك، ربما اعترفوا أنه كان من المستحيل معرفة ما إذا كان ما فعلوه قد أحدث فرقًا ضمن النطاق الأوسع للصراع والجهود الموازية المختلفة التي يبذلها القادة الآخرون.

حقيقة الأمر هي أن فرنسا انسحبت من الجزائر لأن ديغول قرر أن الاحتفاظ بالمستعمرة، بغض النظر عن الشروط، ليس في مصلحة فرنسا. الدرس هنا ليس ما إذا كانت مكافحة التمرد ستنجح أم لا، بل بالحاجة إلى العمليات العسكرية لتتماشى مع الأهداف السياسية. كبار المنظرين الفرنسيين آنذاك والآن - رجال مثل بوفري وديسبورتس - يصرون على هذه النقطة في كتبهم بأعلى صوت ممكن.

على أي حال، فإن الانسحاب والازمة التي سادت حول منظّري مكافحة التمرد الفرنسيين بسبب استخدام التعذيب في الجزائر ومحاولة الانقلاب ضد ديغول وضع حدًا للتفكير الفرنسي في عقيدة مكافحة التمرد. اختار الجيش الفرنسي التركيز على التحضير للعمليات القتالية الكبرى في أوروبا والحرب النووية. أثارت تجربة الجزائر نقطة مهمة حول جدوى مكافحة التمرد: لقد تطلبت جهدًا هائلًا لتحقيق النجاح.

نحو نهج ما بعد الاستعمار: تشاد كنموذج أولي

بعد الجزائر، لم تتوقف فرنسا عن مشاركتها في حروب صغيرة كانت مكافحة التمرد ذات صلة بها. ومع ذلك ، بعد عام 1962، كانت التدخلات العسكرية الفرنسية مختلفة من نواح كثيرة. الحجم بالطبع كان عاملاً مهمًا. لم تكن أي من التدخلات الفرنسية بعد الجزائر (باستثناء حرب الخليج القابلة للنقاش من 1990 إلى 1991) مهمة بما يكفي للمصالح الفرنسية بحيث تستحق تخصيص أكثر من الحد الأدنى من الموارد. وهذا يعني أن الوحدات الاستكشافية الفرنسية - التي كانت قبل عام 1962 تتمتع بمهمة استعمارية - وجدت نفسها مرة أخرى في وضع مألوف يتمثل في الاضطرار إلى إنجاز الكثير بالقليل جدًا، وتحمّل مخاطر كبيرة، وممارسة التبعية بدافع الضرورة. وبشكل أعمق، توقفت فرنسا عن التدخل لتعزيز شرعيتها والحفاظ على حكمها. من الآن فصاعدًا، كانت تعمل من أجل دعم دولة مضيفة، مما يعني أن العديد من الأنشطة السياسية للجيوش الاستعمارية المنخرطة في عقيدة مكافحة التمرد في حقبة الاستعمار

والحرب الباردة لم تعد مناسبة. كان هذا العمل بمثابة عبء على عاتق الدولة المضيفة، مطالبًا بتغيير التكتيكات والتركيز على القوات الفرنسية.

خلق هذا التناقض الذي أشار إليه شاربونو وباول وآخرين، حيث كان الفرنسيون، بحكم التدخل، يخففون في الواقع من ضغط الدولة المضيفة للانخراط في الإصلاحات. كانت فرنسا تحافظ على الوضع السابق، مع عواقب سلبية على المدى الطويل. بعد خطاب الرئيس فرانسوا ميتران في عام 1990 في لابول، والذي أشار فيه إلى أن فرنسا كانت مهتمة بالديمقراطية أكثر من اهتمامها بحماية الأنظمة العميلة، كانت فرنسا تتدخل أحيانًا لحماية شرعية العملية السياسية بينما تكون محايدة فيما يتعلق بالنتيجة.

ستشهد التسعينيات أيضًا تحولًا نحو التدخلات متعددة الجنسيات - غالبًا عمليات حفظ السلام بموجب تفويض من الأمم المتحدة - بدلاً من التدخلات أحادية الجانب. كان أحد التطورات الناتجة هو ظهور نهج غير سياسي ظاهريًا للصراع، حيث يُنظر إلى المشكلات المرتبطة بالصراع على أنها مشكلات فنية يجب معالجتها من خلال الإجراءات البيروقراطية. كان هذا تغييرًا مهمًا عن عقيدة حقبة الخمسينيات التي أصرّت على فهم النزاعات على أنها سياسية بشكل أساسي. كما أنه يفرض نوعًا من العمى من جانب السلطة المتدخلة، التي تعتقد أنها غير سياسية - وبالتالي لا تؤثر على السياسة المحلية - عندما كان تدخلها بالتعريف سياسيًا وكان له آثار عميقة على السياسة المحلية.

من الأمثلة الواضحة على التدخل الفرنسي في فترة ما بعد الاستعمار هو التدخل في تشاد من عام 1969 إلى عام 1972، والذي يشار إليه باسم عملية بيسون. أصبحت العملية بشكل غير مريح منفرجًا عن الانتقال من الاستعمار إلى ما بعد الاستعمار. كانت أشبه بحملة استعمارية من بعض النواحي، لكنها كانت مختلفة في جوانب أخرى، وظهرت عدد من التوترات التي نشأت من تطبيق نهج استعماري أساسي مهما كان معدله، على بيئة ما بعد الاستعمار.

في عام 1965، اندلعت حرب أهلية في تشاد، وهي مستعمرة فرنسية سابقة أصبحت مستقلة في عام 1960. وأثارت الحرب أول رئيس تشاد بعد الاستقلال، فرانسوا تومبالباي، الذي ترأس حكومة يغلب عليها الجنوب، ضد تحالف المتمردين الشمالي بشكل عام . رفضت فرنسا، ردا على طلب تومبالباي احترام الاتفاقات الأمنية بين البلدين.

ركزت القوات الفرنسية بشكل متوقع على العمليات المتنقلة. وقد اشتملت على وجود وحدات "رحالة" إلى أن تقوم بالاتصال بالعدو. بعد ذلك، سيحاولون مطاردة مقاتلي العدو في قوة إعاقة مدعومة بمروحية في مواقعها. عادة، يمكن للفرنسيين الاعتماد على تكتيكات المشاة المتفوقة لتمكينهم من الصمود لفترة كافية لوصول الدعم الجوي. لكن لم يكن هذا هو الحال دائمًا: فقد مات اثنا عشر مظليًا في أكتوبر 1970 في بيدو عندما تعرضت قافلة فرنسية لكمين. اعتمد الفرنسيون أيضًا على القوات التشادية والميليشيات المحلية لملء المناطق التي تم تطهيرها، وإجراء ما كان في جوهره استراتيجية بقعة النفط.

طبق الفرنسيون نسخة محدودة من نهجهم الموقر المتمحور حول السكان والحكومة بأكملها، والذي يقترن بالعمل العسكري مع الجهود المبذولة لتحسين الحكم وتحفيز التنمية الاقتصادية. وهكذا جنبًا إلى جنب مع القوة الاستكشافية الفرنسية أدار المدنيون الفرنسيون مهمة إصلاح إداري عكست الفهم الفرنسي للصراع إلى حد كبير ، وهو أن التمرد في تشاد كان خطأ الحكومة.كما نظم الفرنسيون الميليشيات ، وفي بعض الحالات ، أعادوا تقديم السلطات المحلية الرئيسية (وهو إجراء يتعارض مع جهود مركزية تومبالباي). فعلوا ذلك بينما أصروا على أن فرنسا يمكنها فقط مساعدة النظام في معالجة مشاكله ولا يمكنها حلها. كما تولى الفرنسيون الأجهزة الأمنية التشادية من خلال إنشاء مدارس الضباط ووضع مئات المستشارين الفرنسيين في جميع أنحاء المؤسسة العسكرية التشادية ، وتوفير المعدات ، بما في ذلك الطائرات والمركبات والأسلحة الصغيرة. في مرحلة ما ، دمجت فرنسا قوتها الاستكشافية مع الجيش التشادي ، وأنشأت هيئة أركان عامة مشتركة ووضعت جميع الأجهزة الأمنية التشادية تحت قيادة جنرال فرنسي .

كان تأكيد فرنسا على سيطرتها نسبيًا، بطريقة جعلت بيسون يجلس متفرجًا عن الانتقال من حملة استعمارية إلى عملية ما بعد الاستعمار. اعتمادًا على وجهة نظر المرء ، قام الفرنسيون بالكثير أو القليل جدًا، مؤكدين بعض السيطرة - والتي كانت بالنسبة لبعض التشاديين أكثر من اللازم - بينما رفضوا المضي قدمًا باسم احترام السيادة التشادية والرغبة في ترك إدارة الجوانب السياسية في الصراع للتشاديين. ومن المثير للاهتمام ، وفقًا لما قاله ناثانيال باول ، الباحث المتخصص في التدخلات الفرنسية في إفريقيا، أن وزارة التعاون الفرنسية شعرت بضرورة التصدي لطموحات رئيس بعثة الإصلاح الإداري ، مشيرة إلى أنه بدا عازمًا على إعادة استعمار البلاد. وأوصت الحكومة بكبح جماح أنشطة الجيش الفرنسي وإجبار البعثة على "الالتزام بتفويض أكثر محدودية". وفي الوقت نفسه، اصطدم تومبالباي والمسؤولون المدنيون والعسكريون التشاديون بالفرنسيين. المفاهيم الفرنسية للحكم الرشيد وأولويات الإصلاح الفرنسية لا تتماشى مع تلك الخاصة بتومبالباي.

غويا، الذي وصف عملية بيسون بأنها "نصر" على الرغم من نجاحها المحدود ، هنّأ فرنسا على تحقيق أهداف تتناسب مع الموارد التي كانت على استعداد لاستثمارها. في هذه الحالة ، تطمح فرنسا إلى دعم حكومة تشاد (وهو ما فعلته ، وإن كان مؤقتًا) وتهدئة الكثير من جنوب ووسط تشاد. في المقابل، كلّفت التهدئة في شمال تشاد أكثر مما كانت فرنسا مستعدة لدفعه. كانت فرنسا راضية عن تقليل التهديد هناك ووصفته بأنه يوم مهم. هذا الطموح المتواضع - المتناسب مع إمكانيات الدولة - يستحق الثناء من بعض النواحي ، لا سيما بالمقارنة مع طموحات الأمريكيين غير الواقعية التي تشجعها مواردهم الهائلة. كتب الجنرال ميشيل ياكوفليف، وهو حاليًا أحد أبرز منظري الجيش الفرنسي ، كتابًا (مطلوب قراءته في بعض المدارس العسكرية الفرنسية) يجادل فيه بأن العديد من العمليات الفرنسية الصغيرة في الخارج تميل إلى تحقيق نجاحات استراتيجية متواضعة ولكن حقيقية النتائج والتي تقارن بشكل إيجابي مع عدم النجاح الذي حققته الولايات المتحدة.

باول ، الذي يهتم أكثر باستقرار تشاد على المدى الطويل ، كان أقل إعجابًا. وأشار إلى أنه "عندما تنجح التدخلات بشروطها الخاصة، فإنهم غالبًا ما يفعلون ذلك بينما يساهمون في ديناميات مزعزعة للاستقرار على المدى الطويل". "هذه الإخفاقات" ، كما تابع ، تسلط الضوء على العبث المطلق لسياسة أمنية شديدة التسليح. في حالة بيسون المباشرة، فإن الانتصار الذي أعلنه غويا أزال أي حافز لتومبالباي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التمرد أو للتفاوض مع دوائر المتمردين الباقية على قيد الحياة. حُكمُه القمعي المتزايد هو ما أدى أخيرًا إلى وفاته في انقلاب دموي قام به ضباط الجيش الساخطون بعد ثلاث سنوات.

أفغانستان والعراق ومراجعة الجيش الفرنسي لعقيدة مكافحة التمرد:

كانت مكافحة التمرد عمليا موضوعًا محظورًا في الجيش الفرنسي بسبب التعذيب وانقلاب الجزائر حتى الحربين في أفغانستان والعراق. ومع ذلك ، فإن المشاركة الفرنسية في عمليات حفظ السلام والاستقرار في إفريقيا والبلقان خلال التسعينيات شجّعت على تطور الأفكار المتعلقة بما كان يشار إليه آنذاك في الولايات المتحدة على أنه "عمليات عسكرية غير الحرب". كما يلاحظ أستاذ أكاديمية سانت سير العسكرية وضابط الجيش ستيفان تيلات، كانت هذه العمليات تتم في سياق يختلف عن نزاعات حقبة الحرب الباردة. تدخلت القوات الفرنسية في إفريقيا والبلقان كمحكِّمين ومسؤولين عن تطبيق السلام ، وهي العمليات التي غالبًا ما تضمنت حماية الناس من النهب. ومع ذلك يكتب تيلات بأن إجراءاتهم التكتيكية كانت "مماثلة إلى حد كبير للحقبة الاستعمارية أو في حروب إنهاء الاستعمار (باستثناء أنه يتعين عليهم الامتثال لقانون حرب الأرض)". واصل الجيش الفرنسي القيام بأنشطة المساعدة والتنمية التي كانت ذات يوم جزءًا من كتابها المتعلق بمكافحة التمرد (التي تشير إليها الآن باسم "الأعمال المدنية العسكرية")، فقد أصبحت هذه العمليات الآن فقط غير مسيّسة وخلقت احتكاكات مع منظمات المساعدة غير الحكومية المشبوهة.

كان الاهتمام الأمريكي بمكافحة التمرد وانبهارهم بجالولا، إلى جانب مشهد حرب العراق والمتطلبات العملياتية لانتشار الجيش الفرنسي في ولاية كابيسا في أفغانستان في عام 2008 ، هو ما دفع الفرنسيين إلى إزالة الغبار عن منشورات العصر الجزائري وتحديثها في ضوء الابتكارات الأمريكية والبريطانية ، وأبرزها الدليل الميداني الأمريكي 3-24 ، مكافحة التمرد. كان على رأس هذا العمل مركز العقيدة والقوة التابع للجيش الفرنسي (مركز العقيدة واستخدام القوة) تحت قيادة ديسبورتس والجنرال لاحقًا تييري أوليفير. أعاد المركز نشر شرط التعليمات لعام 1957 جنبًا إلى جنب مع أعمال جديدة مثل الفوز بالمعركة Gagner la bataille ، و conduire à la paix ، ومناقشات حول تطبيق كوين في أفغانستان ، والدراسات التاريخية المتعلقة بالهند الصينية والجزائر.

في عام 2008 ، نشرت إيكونوميكا ترجمة لكتاب Galula's Counter-Insurgency: Theory and Practice ، جنبًا إلى جنب مع إصدار جديد من Trinquier’s La guerre moderne. ومن المثير للاهتمام ، أن الكولونيل فيليب دي مونتينون، قال إنه سمع لأول مرة عن جالولا أثناء التحاقه بكلية القيادة والأركان العامة بالجيش الأمريكي في 2005 ، وهو العام الذي أصبح فيه بترايوس قائدًا للمدرسة . أسس بترايوس تاريخًا لمقاومة التمرد. عندما عاد دي مونتينون إلى فرنسا ، اقترح على ديسبورتس، ولو كوسيلة للتحدث إلى الضباط الأمريكيين حول مكافحة التمرد. أشار دي مونتينون أيضًا إلى أن اهتمام بترايوس بجالولا كان بمثابة بلسمٍ شافي في وقت كان الجيش الأمريكي لا يزال في خضم تلك الفترة من المشاعر المعادية لفرنسا. أصبحت خبرة مكافحة التمرد أحد الأصول التي تعزز مكانة الجيش الفرنسي على المستوى الدولي.

ربما تكون أهم منشورات المركز المتعلقة بمكافحة التمرد من هذه الفترة هي الفوز بالمعركة Gagner la bataille و Doctrine de contre rébellion (عقيدة مكافحة التمرد) ، التي نُشرت في عام 2009. ولكي نكون واضحين ، فإن Gagner la bataille لا تتعلق بمكافحة التمرد في حد ذاتها. بل هو

انعكاس للصراع المعاصر ، ربما مستوحى من مشاركة فرنسا في عمليات حفظ السلام في إفريقيا والبلقان. يؤكد تيلات أن التجربة الأمريكية في العراق كانت أيضًا ذات تأثير مهم. كان ديسبورت نفسه إما قد كتبها أو أشرف على تأليفها بشكل مباشر ، لأنها تشبه إلى حد بعيد مقالًا نُشر باسمه من قبل مركز العقيدة عن القوة في نفس الوقت.

تشير الفوز بالمعركة إلى Gallieni و Lyautey - نقلاً عن "الأوامر العامة" الصادرة عن Gallieni لعام 1898 - ويدافع عن نهج عالمي. يصف "مرحلة الاستقرار" التي لا تتسلسل مع العمليات القتالية الرئيسية (لاستخدام اللغة الأمريكية) ، بل تصف نوعًا من الصراع يختلف عن الحرب التقليدية ، وهو الصراع الذي يتطلب العمل السياسي بنسب أكبر من العمليات العسكرية. من الآن في يوم ، تؤكد Gagner la bataille أن معظم النزاعات ستخاض "بين" السكان. **لا يمكن كسب مثل هذه الحروب من خلال معركة حاسمة. بالأحرى ، فإن المرحلة الحاسمة هي مرحلة الاستقرار ، التي تأتي بعد المعركة وتتكون من مجموعة من الإجراءات "السياسية" وغيرها من الإجراءات التي يقوم بها في الغالب الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى (ولكن ليس ووكالات ووزارات مدنية مختلفة).**

تمت كتابة عقيدة مكافحة التمرد Doctrine de contre rébellion بنفس الروح المتمحورة حول السكان مثل Gagner la bataille. ينصب تركيزها على مكافحة التمرد وهي بمثابة انتقام لعقيدة حقبة الهند الصينية ، وإن كان ذلك بلغة أقل تشير إلى "الحرب الثورية" ، أو التخريب ، أو الحرب النفسية ، أو الأيديولوجية. الوثيقة مبنية على عدد من التأكيدات المألوفة ، مثل "سلوك التمرد المضاد يجب قبل كل شيء أن ينتج عنه تأثير سياسي يغلب عليه الطابع السياسي: تأمين المسرح من خلال العمل بين السكان". تركيز النضال هو "السكان أولاً" ، وهذا هو السبب في أن الركيزة الأولى للنضال ضد التمرد تستند إلى الإجراءات المتخذة بين السكان. والفكرة هي هزيمة التمرد من خلال فصلهم عن السكان وتجفيف الدعم لهم بين السكان من خلال مجموعة متنوعة من التدابير. وتشمل هذه العمليات المعلوماتية

والدعاية ، والعمل المدعوم بـ "فرق عمليات التأثير العسكري التكتيكية" و "مفارز عمليات المعلومات العسكرية" في الواقع ، لكل عمليةٍ تأثيرات على البيئة البشرية تتجاوز التأثير الفوري المقصود الذي يجب على القادة التفكير فيه. هذا ليس بعيدًا عن هوغارد ، الذي قال: "يجب أن يكون لكل فعل ، مهما كان صغيراً ، هدفًا سياسيًا". ويترتب على ذلك أن العنف الفعلي هو شيء يجب على المرء التقليل منه إلى أدنى حد ، وأنشطة مثل التثبيط والتطويق كما يجب أن تتم عمليات البحث بشكل انتقائي. تصرّ عقيدة مكافحة التمرد على أن يسأل القادة أنفسهم ما إذا كان استخدام القوة سيؤدي بالفعل إلى تحسين الأمن وله التأثير السياسي المطلوب.

من الناحية العملياتية، يوصي مبدأ مكافحة التمرد بطريقة بقعة النفط: تقسيم الأراضي إلى مناطق يُؤَمِّن المرء حيث يستخدم الدرك والشرطة لضمان الأمن ، والمناطق التي يقوم فيها المرء بعمليات عسكرية أكثر عدوانية من قبل الجنود المقاتلين. موضوع تطويق وتفتيش وتصحيح ، هناك مقتطف يشير إلى عملية في الجزائر عام 1957. من المقرر أن تقوم القوات بأعمال هجومية من "الضغط الرادع" لتوسيع بقع النفط. **والهدف هو "خلق حالة من انعدام الأمن في موطن المتمردين. وإجبارهم على الاستمرار في الحركة وحرمانهم من حرية العمل.** ومن غير المستغرب أن يناقش النص الحاجة إلى العمل مع القوات المحلية ، لدعمهم ، وتدريبهم ، ومرافقتهم ، لأنه "على المدى الطويل ، تشكل القوات المحلية إحدى ركائز إعادة إنشاء دولة قادرة على إدارة وضمان دفاعها الداخلي والخارجي.

على عكس المغامرات الاستعمارية الفرنسية ، كان الفرنسيين في أفغانستان أقرب إلى تشغيل الميليشيات أو تجنيد العناصر الإضافية ومشاركتهم في برنامج فريق الاتصال والتوجيه التشغيلي التابع لحلف الناتو، والذي عمل مع قوات الأمن الأفغانية.

في أفغانستان ، طبّقت القوات الفرنسية مجموعة متنوعة من الأساليب ، بدلاً من عقيدة واحدة. أحد أسباب ذلك هو حقيقة أن المهمة العسكرية الفرنسية في أفغانستان تطورت بشكل كبير بمرور الوقت. بحلول عام 2008 ، كان الجيش الفرنسي ينفذ عمليات في مقاطعة كابيسا لم يكن مخططًا لها فعليًا. والآخر هو الاتجاه المؤسسي الفرنسي - وهو نفسه تراث استعماري - للسماح للقادة الميدانيين بالتكيف على النحو الذي يرونه مناسبًا ، بغض النظر عن العقيدة الرسمية المنشورة. قام كل قائد فرقة عمل بتكييف وابتداع عقيدة بشكل أو بآخر مع تقدمه.

ومع ذلك ، تشير الروايات والتحليلات المكتوبة المختلفة، مثل تلك التي كتبها كريستوف لافاي وتايلات، إلى توافق في الآراء حول **الحاجة إلى نهج يركز على السكان يخلط بين الإجراءات "السياسية" غير العنيفة المتخذة للتأثير على السكان والجهود العدوانية لمضايقة وردع المتمردين.** كان هناك، بحسب تيلات، اهتمام **بـ "الفتح الأخلاقي" بدلاً من "الفتح المادي".** بالإضافة إلى تكرار القلق الذي عبّر عنه جاليانى أولاً فيما يتعلق باستخدام القوة ، فإن هذا النهج يختلف عن الأشكال المتطرفة من الإكراه الذي ظهر في الجزائر. على عكس المغامرات الاستعمارية الفرنسية، كان أقرب الفرنسيين في أفغانستان إلى إدارة الميليشيات أو تجنيد العناصر الإضافية هو مشاركتهم في برنامج فريق الاتصال والتوجيه التشغيلي التابع لحلف الناتو، والذي عمل مع قوات الأمن الأفغانية. لم يمارس الفرنسيون أي نوع من السيطرة على الحكومة الأفغانية، باستثناء ربما من خلال دعمها لبرامج الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تحسين الحكم.

كان الكمين المميت للمشاة الفرنسيين في وادي أوزبين بأفغانستان في عام 2008 ، والذي أودى بحياة تسعة جنود (قُتل العاشر عندما انهار الطريق تحت سيارته) ، نقطة تحول في النهج الفرنسي في أفغانستان. وأجبرت الحادثة الفرنسيين على مراجعة عدم مبالاة الجيش الفرنسي فيما يتعلق بالدعم ، مع الشعار الجديد هو "pas un pas sans appui (ولا خطوة واحدة بدون دعم)." نشرت فرنسا المزيد من عناصر الدعم،

من المروحيات إلى الكاميون الجديد 155 ملم. d'un système d'artillerie (CAESAR) مدافع هاوتزر ، وأمرت وحداتها بالاستفادة الكاملة من جميع أشكال الدعم المختلفة التي يوفرها التشكيل الأمريكي الأكبر الذي تم دمج فرقة العمل الفرنسية فيه. أخيرًا، كان هناك اتجاه واضح نحو التحصينات داخل قواعد العمليات الأمامية المحصنة وتحت المظلة الواقية لمدافع الهاوتزر، وهو أمر لم يشجعه هوجارد وترينكييه صراحة. حيث تحدث الضباط الفرنسيون عن هذا.

عقيدة مكافحة التمرد الفرنسية الحالية:

أنهى الجيش الفرنسي انتشاره في أفغانستان في أواخر عام 2012. وفي أبريل 2013 ، أصدر منشورًا مشتركًا بعنوان مكافحة التمرد Contre-insurrection. تشترك معارضة التمرد كثيرًا مع عقيدة مكافحة التمرد لعام 2009، على الرغم من أنها نص أكثر ثراءً يعكس تأملًا أعمق في حقائق عمليات ما بعد الاستعمار والتداعيات على "قوات التدخل" العاملة في دولة مضيفة ذات سيادة. أخيرًا ، يرى المرء تحولًا كبيرًا بعيدًا عن العقيدة الاستعمارية. من الناحية النظرية ، تتمتع مكافحة التمرد بأهمية عميقة للأنشطة الفرنسية الحالية في مالي وتلقي الكثير من الضوء على ما يفعله الفرنسيون.

للتوضيح ، هذه الوثيقة تعيد معالجة الأرضية المألوفة. جالياني وليوتي وكبار منظّري مكافحة التمرد في عصر الهند الصينية حاضرون جميعًا. هناك مصادقات على أسلوب بقعة النفط ، والمربعات ، والمعدل ، والحديث عن وحدات الترحال المصممة لإحداث انعدام الأمن للمتمردين خارج البقع النفطية. ومع ذلك، فإن النص معني بمدى صلتها بنزاع القرن الحادي والعشرين ، ويوضح أن سياق السياسة قد تغير. لم تعد فرنسا تعمل في مجال "التهدئة":

لم تعد الطريقة التاريخية لـ "بقعة الزيت" التي اخترعها جالياني خلال حملات التهدئة قابلة للتبديل بشكل مباشر ويجب تحديثها. لسبب واحد ، هذه الطريقة تتوافق مع هدف السيطرة والاستعمار ، الذي لم يعد الهدف الحالي. من ناحية أخرى ، لم يعد الحجم المنخفض للقوات البرية يسمح بتنفيذ هذا النوع من

المناورات دون تجريد خطير للمناطق المؤمّنة ، ومن المضرّ للغاية لعمل القوة أن تترك منطقة مؤمنة تقع في أيدي المتمردين.

هذا النص يكشف. أولاً: لم يعد الهدف هو الاستعمار ، الذي كان هدف احتلال ليوتي التدريجي للمغرب. ثانيًا: هناك حقيقة أن الجيش الفرنسي في عام 2013 كان أقل من نصف حجمه قبيل نهاية الحرب الباردة. دون أن نقول ذلك بشكل مباشر ، فإن معارضة التمرد تقر بأنه لن يكون هناك المزيد من الحروب على نموذج الهند الصينية ، ناهيك عن الجزائر. من الآن فصاعدًا ، النموذج هو عملية بيسون والحرب في تشاد.

بشكل حاسم ، تتناول الوثيقة موضوع السياسة ، وهو ما شدد عليه جالولا وجيله. كما أوضحت مكافحة التمرد ، فإن حقيقة أن التدخل كان يهدف الآن إلى مساعدة دولة ذات سيادة ، وليس قهرها.

تتطلب مكافحة التمرد هدفًا سياسيًا واضحًا يقوم على مشروع متجدد لـ "عقد اجتماعي" للبلد أو المنطقة قيد الدراسة ، من أجل منافسة مشروع التمرد. لا يكفي [السعي إلى] إعادة تأسيس أو حتى النظر فقط إلى النظام الحالي ، الذي أظهر حدوده من خلال السماح للتمرد بالظهور وتعزيزه. يُطرَح السؤال عن الدرجة الممكنة والمرغوبة لإصلاح المجتمع المحلي ، فضلاً عن الموارد المتاحة والمعروضة لهذا التجديد "للعقد الاجتماعي".

كان الاختلاف هو أنه في سياق ما بعد الاستعمار ، كان على الدولة المضيفة تحديد ثورتها وإدارتها. ومن المثير للاهتمام ، أن العقيدة تعالج قلق هوجارد بشأن غياب أيديولوجية واضحة ، قد تعارض الرسالة الثورية التي يقدمها المتمردون. نعم ، يجب أن تكون هناك رؤية لما يناضل المرء من أجله. ولكن مرة أخرى، هذه الرؤية ليست واحدة يمكن للقوى المتدخلة أن تخلقها. تحدد مكافحة التمرد دور القوات المتدخلة في أضيق العبارات التي رأيناها حتى الآن:

على عكس "التهدئة" المرتبطة بالتجارب السابقة ، تهدف مكافحة التمرد إلى تهيئة الظروف التي تسمح باستعادة الارتباط الاجتماعي داخل دولة مضيفة ذات سيادة. قوات التدخل [أي إن قوات التدخل الأجنبي، على عكس قوات الدولة المضيفة] ، لا تتطلع إلى فرض نظام أجنبي ، وقهر البلد المضيف والبقاء فيه ، بل تتطلع في أقرب وقت ممكن إلى نقل مسؤولية الأمن إلى القوات المحلية. إنهم يعملون فقط لدعم الهيكل السياسي المحلي. على أي حال ، فإن النظام السياسي المحلي هو الذي يوجه عملهم بل ويقيّده يجب أن تكون الدولة المضيفة هي صاحبة الرؤية السياسية التي توجّه العمل السياسي.

منذ جالياني ، تم تحديد هذه الرؤية السياسية على أنها الجزء الأكثر أهمية من النهج العالمي الذي يقع في صميم عقيدة مكافحة التمرد.

يترتب على ذلك ، بالطبع ، أن الحكومة الشرعية فقط هي التي ستنجح. يشرح النص: "فقط القوة الأصلية الشرعية في نظر الدولة المضيفة ، يمكنها تنفيذ هذا المشروع السياسي البديل". نظرًا لأهمية شرعية الدولة المضيفة ، فإن التمرد المعاكس - على عكس عقيدة عام 2009 وإلى حد أكبر بكثير من عقيدة الولايات المتحدة في مكافحة التمرد لعام 2006 ، والتي من الواضح أنها تدين بالكثير لمقاومة التمرد - يُضَيِّق المجال الذي يمكن للقوة التدخلية فيه العمل. عند القيام بذلك ، كل هذا يخالف رؤية الجيش الاستعماري الذي كان سائدًا منذ لايوتي وتقليد المكاتب العربية ، والجماعات الإدارية ، والهواتف المحمولة التشغيلية المستخدمة في الهند الصينية ، والأقسام الإدارية المتخصصة المستخدمة في الجزائر.

توضح الوثيقة أن القوة المتدخلة يتوجب عليها مايلي:

احترام تفوّق النظام والقرارات السياسية للبلد المضيف.

فهم التفاعل القوي للغاية بين عملهم والطبيعة السياسية للانتفاضة المضادة.

تعزيز التزام القادة المحليين والسكان بالعملية السياسية للمصالحة.

دعم (وفي بعض الأحيان تعزيز) شرعية السلطات العامة ، ولا سيما تلك التابعة لقوات الأمن المحلية ، من خلال اغتنام كل فرصة لتحسين قدراتها ، وتعزيز أخلاقياتها ، وجعلها أكثر مسؤولية ورفع قيمتها في نظر السكان.

تعزيز وضمان حماية النخب المحلية الموالية (بشرط أن يكونوا أمثلة جيدة) ، لأنهم يشكلون أفضل صلة بين السكان والعصيان المضاد ، والبديل السياسي الذي تقدمه حكومة السكان الأصليين.

إظهار الحزم الشديد تجاه السكان المحليين على جميع المستويات الذين لا يتصرفون باحترام لحقوق سكانهم.

في حين أن القوات المتدخلة لا ينبغي أن تمنح السلطات المحلية شيكًا على بياض ، إلا أنها يجب أن تؤجّل الكثير من العمل المرتبط بالنهج العالمي للقوى المحلية. غالبًا ما يكون هذا بمثابة دعم للوضع الراهن ، والذي يتناقض مع ضرورة بناء مستقبل أفضل من الوضع السابق. كما يشير النص إلى أنه لا يجوز تجنيد قوات أو ميليشيات محلية إلا إذا لزم الأمر. **إذا كان على المرء أن يستخدم الميليشيات، فيجب السيطرة عليها.** أما بالنسبة للقلوب والعقول ، فيبدو أن الفرنسيين قد قللوا من شأن حملات الحرب النفسية في الجزائر إلى المشاركة المدنية والعسكرية ، مثل توزيع كرات كرة القدم والقيام بزيارات طبيّة. يبدو أن الغرض من الاشتباك المدني العسكري تكتيكي ومُوَجَّه أساسًا نحو تسهيل العلاقات بين القوة والسكان المحليين. وبالنظر إلى أن العمليات العسكرية تتعايش عادةً مع أعمال التطوير التي تجريها المنظمات المدنية الحكومية أو غير الحكومية ، فهناك افتراض بأن المشاركة المدنية - العسكرية تُكَمِّل في معظم الأحيان جهودهم ولكن من غير المرجح أن يكون لها زمام القيادة في التنمية.

تمرد ضد التمرد يترك ماجو سؤال بلا إجابة: ماذا لو لم تكن الدولة المضيفة على مستوى التحدي المتمثل في تصور وتعزيز مشروع سياسي بديل من شأنه أن يحسن الوضع السابق ويخرج الريح من أشرعة المتمردين؟

وماذا لو قامت بأمور خاطئة من وجهة نظر الأمة المتدخلة؟ أيضًا ، كما ناقش غيشاوا ، فإن توقع أن الدولة المضيفة قد "تمتلك" السياسات التي تحددها الوزارات الفرنسية والأطراف الخارجية الأخرى تبدو محفوفة بالمخاطر في أحسن الأحوال. **يتجاهل مثل هذا النهج حقيقة أن التدخل الدولي ، بحكم التعريف ، يقوّض شرعية الدولة المضيفة الهشة بالفعل ويجعل التوترات بينها وبين من سيصبحون مساعدين أمرًا لا مفر منه تقريبًا. يرى غيشاوا أنه ليس من المفاجئ أن يركز المحتجون في مالي غالبًا على قضية السيادة الوطنية.**

هناك مشكلة أخرى لن تُفلِتَ بلا شك من الضباط الفرنسيين: العقيدة التي وضعتها مكافحة التمرد تعطي المرء "حرية العمل" إلى حد كبير. العقيدة العسكرية الفرنسية منذ أن رفع فوش حرية العمل إلى "مبدأ الحرب" الأساسي. الآن العمليات الفرنسية مرتبطة بأجندة الدولة المضيفة ومصالحها ووتيرتها. يدير الفرنسيون عملياتهم العسكرية وفقًا لإيقاعهم الخاص ، لكن العمل الأكثر أهمية ، والذي يعتمد عليه النجاح النهائي للمشروع بأكمله، يقع في أيدي السكان المحليين.

عملية برخان: كيف يحارب الفرنسيون حملة مكافحة التمرد

في يناير 2013 ، تدخلت فرنسا عسكريًا في مالي لاعتقال ثم عكس هجوم القوات الجهادية. نشرت فرنسا لواء (حوالي 4000 جندي). كان التدخل ، المعروف باسم عملية سيرفال ، شأناً تقليدياً بشكل ملحوظ ، إلى الغبطة الملموسة تقريباً للجيش الفرنسي ، الذي تمكّن من خوض هذا النوع من حرب المناورات عالية الوتيرة التي بُني من أجلها. بدأ الإسلاميون الذين نجوا من سرفال في شن حملة غير متكافئة ضد القوات الفرنسية والمالية والأمم المتحدة. سرفال ، إلى جانب عملية Épervier في تشاد الطويلة ، دخلت في عملية برخان المفتوحة ، التي تضم منطقة الساحل بأكملها تقريبًا ، من موريتانيا إلى تشاد ، كمنطقة عملياتها. كان لدى برخان في البداية 3500 جندي ، لكن هذا العدد قد ارتفع ببطء ، ووصل إلى 5100

جندي في أوائل عام 2020. واعتبارًا من 7 أكتوبر 2020 ، تم دعمهم بسبع طائرات مقاتلة وثلاث طائرات مسيرة مسلحة من طراز ريبر و 22 طائرة هليكوبتر. يتلقى برخان أيضًا دعمًا من بعض الدول الأوروبية ، وعلى الأخص في شكل طائرات هليكوبتر ، فضلاً عن الدعم اللوجستي والاستخباراتي الأمريكي. تحاول فرنسا تدويل برخان بشكل أكبر من خلال عملية تاكوبا ، والتي ستشمل مئات من قوات العمليات الخاصة التي تساهم بها عدة دول أوروبية.

برخان أكثر تحدّيا من سيرفال. لقد استمدت الجماعات المسلحة قوتها من النزاعات المحلية والاستياء ، وتَطَوَّرَ قتالها إلى حركات تمرد متداخلة إلى جانب العديد من المجتمعات . وقد هربت الأزمة من شمال مالي وأشعلت النيران في وسط مالي وبوركينا فاسو وأجزاء من النيجر. سواء كانت فرنسا تعتزم محاربة حملة مكافحة التمرد أم لا أو تقوم بعملياتها بطريقة تتفق مع عقيدة مكافحة التمرد ، فإن البلد ، في الواقع ، يحارب التمرد في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ، إلى جانب قوات الأمن في تلك البلدان الثلاثة بالإضافة إلى موريتانيا وتشاد. للحكم على الأقل من خلال بيانات الحوادث العنيفة التي نشرها مشروع بيانات النزاع المسلح والأحداث بالإضافة إلى التقارير الدورية للأمين العام للأمم المتحدة ، فإن الفرنسيين وحلفائهم المحليين يتراجعون.

بالنسبة لما يفعله الفرنسيون وكيف يفعلون ذلك: تشير البيانات الفرنسية الرسمية إلى مكافحة التمرد. والهدف كما جاء في موقع وزارة القوات المسلحة الفرنسية هو كما يلي:

تهدف إستراتيجية الساحل الفرنسية إلى مساعدة الدول الشريكة على اكتساب القدرة على ضمان أمنها بشكل مستقل. فهي تقوم على مقاربة عالمية (سياسية ، أمنية ، وتنموية) ، والجانب العسكري منها يتم تنفيذه من خلال عملية برخان ، بقيادة الجيش الفرنسي.

بعبارة أخرى ، تريد فرنسا ببساطة إيصال الوضع إلى النقطة التي يمكنها فيها ترك الأمور للقوات المحلية - فهي لا تطمح إلى إجراء تهدئة في منطقة الساحل أو هزيمة الجهاديين. أما بالنسبة

لاستراتيجية فرنسا، في حين أن مصطلح "النهج العالمي" يعود إلى جالياني وليوتي أو أحدث نسخة من الفوز بالمعركة Gagner la Bataille ، فإن الحقيقة هي أن الجيش الفرنسي قد خصص لنفسه دورًا محدودًا ، بطريقة تتفق مع التمرد المعادي. هذا لا يعني أن فرنسا تخلت عن النهج العالمي ، وإنما يعني فقط أن الجيش الفرنسي قد نأى بنفسه عن معظم ما يستتبعه ذلك. يقع الباقي على عاتق أجزاء أخرى من الحكومة الفرنسية وشركائها الدوليين ، وقبل كل شيء ، على حكومات منطقة الساحل. ومن بين هذه الكيانات وكالة التنمية الفرنسية ، الوكالة الفرنسية للتنمية، التحالف من أجل الساحل، ومجموعة الساحل الخمس ، التي تعمل بتشجيع فرنسي على تحسين الحوكمة إلى جانب عملها في إصلاح قطاع الأمن.

بعبارة أخرى ، تريد فرنسا ببساطة إيصال الوضع إلى النقطة التي يمكننا فيها ترك الأمور للقوات المحلية - فهي لا تطمح إلى إجراء تهدئة في منطقة الساحل أو هزيمة الجهاديين.

كان تحسين الحوكمة أحد الموضوعات التي أكد عليها الجانب الفرنسي في قمة باو في يناير 2020 ، حيث أظهرت فرنسا مدى اعتمادها على مجموعة الساحل الخمس كوسيلة لتنظيم وتعزيز إجراءات حكومات منطقة الساحل وأيضًا تأكيد الشرعية. من الإجراءات الفرنسية أن تعمل فرنسا كشريك ، وليس غازي ، وهي نقطة أكدها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مرة أخرى في يونيو ، عندما دعا زعماء مجموعة دول الساحل الخمس إلى قمة في موريتانيا ، حيث طلب منهم تأكيد دعمهم لاستراتيجية برخان وفرنسا وبالتالي معالجة المشاعر المعادية للفرنسيين المتزايدة في بلدانهم . كما أكد الفرنسيون في قمة يونيو أن استراتيجية "تحالف الساحل" تضمنت إحراز تقدم في أربع ركائز: **"عمل مكافحة الإرهاب" و "بناء القدرات العسكرية" ، "دعم عودة الدولة والسلطات الحكومية عبر الإقليم" و "المساعدة الإنمائية الرسمية".**

ومع ذلك ، فإن الكثير من العمل المهم يقع على عاتق الدول المضيفة. وهذا يشمل إرساء الشرعية وتعزيزها وحشد الدعم الشعبي والهدف كسب القلوب والعقول. بالنسبة لمساهمة فرنسا ومساهمة شركائها، يتم تذكير المرء بملاحظات جوشاوا - كيف دفعت البيروقراطية الفرنسية جانبًا النهج السياسي الذي كان يفضله منظرو مكافحة التمرد في الخمسينيات من أجل نهج تقني غير سياسي ظاهريًا ، حتى عندما يمتد هذا إلى العمل مع الميليشيات. **المعنى الضمني هو أن الفرنسيين انتقلوا من الإصرار على أولوية السياسة إلى السعي إلى نزع الطابع السياسي عن ما هو سياسي في جوهره.**

إن الإرادة للابتعاد عن الأنشطة السياسية والنفسية العلنية التي كانت ذات يوم تمثل عقيدة الاستعمار ومقاومة التمرد تبدو منطقية في ضوء سياق ما بعد الاستعمار. كيف يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك؟ كما يفسر جزئيًا إحجام فرنسا عن التدخل في السياسة المالية على المستوى السياسي الوطني ، بغض النظر عن حقيقة أن الوجود الفرنسي يمثل تدخلاً فعليًا رئيسيًا لدعم النظام المالي. في بعض الأحيان ، تبدو فرنسا عازمة على دعم حكومة مالي. في أوقات أخرى ، تكون الأولوية لدعم عملية السلام في الجزائر. في بعض الأحيان يغازل الفصائل المسلحة ويستخدم وكلاء محليين على حساب حكومة باماكو. هناك أمثلة أخرى على التدخل الفرنسي ومع ذلك ، يبقى صحيحًا أن التدخل الفرنسي كان عرضيًا ومتوقفًا، ولا يشبه بأي حال من الأحوال نوع التلاعب من وراء الكواليس الذي قد يتوقعه المرء من دولة قوية تمارسها في دولة دُميةَ. لم يتدخل الفرنسيون في انقلاب يوليو / تموز 2020 الذي أطاح بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وحتى كتابة هذه السطور ، لا يوجد دليل على تدخلهم في الانتقال السياسي اللاحق، باستثناء الحث على وجود جسم سياسي واحد. وبالمثل ، كانت هناك حالات موثقة عملت فيها القوات الفرنسية مع الميليشيات خلال كل من سيرفال وبرخان. ومع ذلك ، من وجهة نظر تاريخية ، كان اللجوء الفرنسي إلى الميليشيات في منطقة الساحل محدودًا ، ويُظهِر التردد الفرنسي تناقضًا حقيقيًا ، وهو ما يمثل تغييرًا كبيرًا عن المناهج الاستعمارية. بعد كل شيء، لن تكون هناك طريقة أسرع للفرنسيين لتغيير ميزان القوى

لصالحهم أكثر من التجنيد المكثّف للسكان المحليين في الأفواج الإضافية أو حتى بشكل مباشر في الوحدات القتالية الفرنسية كما حدث طوال الفترة الاستعمارية ومؤخراً في الهند الصينية و الجزائر. هذا لا يتعارض مع شكوى شاربونو. أما وجهة نظري هي ببساطة التمييز بين العمليات الفرنسية المعاصرة والعمليات التاريخية.

يصعب تحديد مدى تركيز برخان على العمليات القتالية بدون الامتياز الذي يتمتع به مؤرخو المستقبل الذين سيكونون قادرين على الرجوع إلى الوثائق الأرشيفية بما في ذلك تقارير الوحدة. يتعين على المرء الاعتماد على التقارير الصحفية والمعلومات التي قدمها الجيش الفرنسي نفسه، بما في ذلك مقاطع الفيديو المنشورة على YouTube والموجزات شبه اليومية المنشورة على موقع وزارة القوات المسلحة الفرنسية. وهذا يشير إلى أن الجيش الفرنسي في منطقة الساحل يقسم وقته على ثلاثة أنشطة:

النشاط الأول: والأكثر وضوحًا هي العمليات القتالية التي غالبًا ما تأخذ شكل عمليات "التطويق والبحث" الكلاسيكية ، أو الرتج والبوكلاج ، التي تسهلها درجة عالية من التنقل. الأعمدة المتنقلة والجِمال في الحقبة الاستعمارية لها تم استبدالها بمركبات قتال مشاة حديثة محاطة بطائرات هليكوبتر هجومية من طراز Tigre ومراقبتها بطائرات بدون طيار من طراز Reaper ، لكن الصور التي تظهر في التقارير التلفزيونية تبدو مألوفة للغاية: تهدف هذه العمليات مباشرة إلى "تحييد" الجهاديين وضبط المواد الأساسية مثل الأسلحة والذخائر. كما أنها تخدم الهدف العملي المتمثل في إجبار الخصم على البقاء في حالة حركة والاستيلاء على المبادرة وعقدها - وهو أمر حتمي في العقيدة الفرنسية. ومع ذلك ، فإن الاحتفاظ بالأراضي ، والقيام بأي شيء مثل البقع النفطية أو التربيعية ، أمر غير وارد نظرًا للقوى العاملة المتاحة. من الناحية المثالية ، ستقوم قوات الأمن المحلية بفعل ذلك من أجلهم. عدم قدرتهم على القيام بذلك يمثل مشكلة كبيرة. إنهم قليلون للغاية ويفتقرون إلى نوع التنقل الذي من شأنه أن يساعد في تعويض أعدادهم.

النشاط الثاني: للقوات الفرنسية هو إجراء ما يشير إليه الفرنسيون بالاشتباك المدني العسكري - إشارات حسن النية بشكل أساسي تجاه السكان المحليين ، بما في ذلك حفر الآبار وتقديم الخدمات الطبية وتوزيع كرات كرة القدم ، وما إلى ذلك. يركّز الفرنسيون على الترويج لهذه الأعمال الجيدة للجمهور الفرنسي والساحل. يوضح الصحفي ريمي كارايول ذلك في تقرير لاذع يتناقض مع الصورة التي يروج لها الجيش الفرنسي مع تفاعلاته الوحشية بين السكان الذين سئموا من وجوده. في 1003 إحاطة حصلتُ عليها من موقع وزارة القوات المسلحة ، بتاريخ أغسطس 2016 حتى آذار (مارس) 2020، وجدت كلمات رئيسية مرتبطة بالمشاركة المدنية والعسكرية (يشار إليها باسم CIMIC) أو القلق بشأن السكان المحليين في عدد كبير من الوثائق (انظر الجدول 1).

	عدد الحالات :	عدد الوثائق:
المساعدات الطبية للسكان:	68	41
لصالح السُكان:	64	48
العمليات المدنية العسكرية:	58	30
المدنية العسكرية:	161	100
طفل:	211	93
الأطفال والمدرسة:	230	35
نسبة السُكان:	618	279

ومع ذلك ، فإن تكرار ظهور هذه المصطلحات في الوثائق الفرنسية لا يعطينا فكرة جيدة عن مدى تركيز القوات الفرنسية على الأنشطة المدنية والعسكرية في مقابل القتال الحربي. تظهر كلمات مثل ratissage

وغيرها من العمليات القتالية بتردد مماثل. على سبيل المثال ، كلمة محايد (لتحييد) ، التي يستخدمها الفرنسيون لوصف قتل المسلحين ، تظهر 85 مرة في 67 وثيقة. علاوة على ذلك ، تعكس هذه التقارير ما يرغب الجيش الفرنسي في أن يعرفه الجمهور - قد لا تنقل ما تنطوي عليه برخان بأي دقة.

يحب الجيش الفرنسي أن يعتبر نفسه جيدًا بشكل خاص في العمليات الأقل كثافة بسبب تراثه الاستعماري وما يسمى بـ "اللمسة الفرنسية" ، والتي تتضمن إقامة علاقات وثيقة مع السكان المحليين وقبول المخاطر الأكبر التي تأتي مع العيش بينهم مع الحد الأدنى من حماية القوة. تفتخر القوات الفرنسية بموهبتها في "التواصل بين الثقافات". كثيرا ما يسمع المرء ضباطا فرنسيين ينتقدون الأمريكيين لاهتمامهم المفرط بحماية القوة ولأنهم يميلون أكثر من اللازم إلى الأزرار داخل المركبات المدرعة أو خلف جدران قواعد العمليات الأمامية. الأمريكيون ، كما يقولون ، يسارعون أيضًا في اللجوء إلى القوة النارية الهائلة. ومع ذلك ، فقد أخبرني عدد قليل من الضباط الشباب الحاليين والسابقين بأنهم يعتقدون أن مزايا الجيش الفرنسي المزعومة لم تعد واضحة. أصبحت حماية القوة هي الأولوية. في أفغانستان ، تعلّم الفرنسيون كيفية الوصول بسرعة إلى الدعم الناري أثناء القتال ، على الأقل منذ تجربة كابيسا. لقد اختاروا أيضًا الدروع الواقية للبدن والمدرعات وسلامة جدران الحصون والدعم الناري.

علاوة على ذلك ، هناك فرق مهم بين الجيش الفرنسي اليوم والخدمة الاستعمارية القديمة: طول الجولات. اشتكى ليوتي من أن الضباط الفرنسيين خدموا جولات لمدة عامين فقط ، وهو ما يكفي بالكاد لإنجاز هذا النوع من العمل غير الحركي الذي كان يعتقد أنه ضروري للغاية. لقد أسس حجته بأكملها لتقليل العنف إلى أدنى حد على فكرة أن المرء سيبقى هناك لفترة من الوقت ، وبالتالي يجب أن يعيش بين الناس الذين تعرضوا لعنف. يمكن للمرء أن يرى ميزة الجولات الطويلة في مذكرات جالولا: لقد أنجز كل ما فعله لأنه كان لديه الوقت. اليوم ، انتشرت القوات الفرنسية لمدة أربعة أشهر فقط.

النشاط الرئيسي الثالث لبرخان هو تدريب القوات المحلية. من الواضح أن الفرنسيين يحاولون خلق أكبر مسافة ممكنة بين سياستهم الحالية والممارسات الاستعمارية. تتمثل إحدى الطرق في الإصرار على كلمتي partenaire (شريك) و partenariat (شراكة). لقد غيروا مصطلح تدريب القوات الأجنبية من "المساعدة العسكرية العملياتية" إلى "الشراكة العسكرية العملياتية" على وجه التحديد للتراجع عن الظهور كأخ كبير في المستعمرات. في ملخصات برخان المنشورة في وزارة القوات المسلحة ، نادرًا ما يجد المرء إشارات إلى القوات المسلحة المالية التي لا تصر على تصنيفها كـ "شركائنا". في الواقع ، في قاعدة بياناتي للإحاطات ، وجدت 326 وثيقة تحتوي على عبارة القوات المسلحة المالية (القوات المسلحة المالية) مع كلمة partenaire ، ولكن فقط 19 وثيقة ظهرت فيها القوات المسلحة المالية بدون كلمة partenaire. في الواقع ، تحتوي 500 وثيقة على كلمة partenariat ، ويحتوي نفس العدد على كلمة partenaire.

لا يتبع الفرنسيون النمط الاستعماري المتمثل في زيادة القوات المحلية. كما أنهم لا يدمجون القوات المحلية في صفوفهم الخاصة أو يشكلون وحدات من الإضافات أو المقتنيات التي يقودها كادر ربما كان تاريخياً يتألف من ضابط فرنسي وضابط صف فرنسي. بدلاً من ذلك ، في عام 2013 ، ترك الفرنسيون عمل تدريب قواتهم الأمنية للماليين - وهو عمل لا يقوم به الماليون بشكل جيد - كما قاموا أيضًا بتطوير الجهود لتعزيز المهارات القتالية للماليين في مهمتي الاتحاد الأوروبي التدريبيتين ، بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي. لقد كان هذا خطأ فادحًا ، حيث يبدو أن البعثات لم تنجز سوى القليل جدًا وبتكلفة كبيرة. فهي ليست بديلاً عن جهد أكثر شمولاً لإعادة بناء خدمات الأمن في مالي ، أو عن الممارسة (الاستعمارية) المتمثلة في ضم أفراد فرنسيين إلى وحدات السكان الأصليين.

يحاول الفرنسيون، المحبَطون من تقدم الجيش المالي ومساهمات البعثة ، تحسين الوضع من خلال تكثيف الدور التدريبي لبرخان ويبدو أنهم يرافقون الوحدات المالية في الميدان في كثير من الأحيان. في

عام 2019 ، وللتعويض عن ضعف المهمة ، بدأوا عملية تاكوبا ، التي تسعى إلى تجنيد شركاء أوروبيين لتوفير قوات خاصة لمرافقة الوحدات المالية. هناك العديد من الدوافع وراء تاكوبا ، وكثير منها لا علاقة له بمالي. من بينها تعزيز العلاقات مع مختلف أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول الشمال على وجه الخصوص. لكن الدافع الآخر لتاكوبا هو الرغبة في الحصول على مزايا وجود أفراد فرنسيين يرافقون الوحدات المالية مع تجنب لتلك الممارسة من خلال جعل الأفراد غير الفرنسيين يقومون بذلك.

خاتمة:

تأكيد لوكوانتر Lecointre في كانون الثاني (يناير) 2020 أن الجيش الفرنسي يعرف ما كان يفعله في منطقة الساحل بسبب ماضيها الاستعماري صحيح جزئيًا. العديد من الضباط الفرنسيين ، إن لم يكن معظمهم ، لديهم بعض الإلمام بهذا التراث وعقيدة مكافحة التمرد التي انبثقت عنه في الخمسينيات. تُعتبَر قراءة ليوتي وجالولا إلزامية في المدارس العسكرية الفرنسية ، وهناك تقارب بين الضباط الفرنسيين لبعض الأبطال القدامى في الهند الصينية ، رجال مثل Bigeard و Hélie de Saint-Marc. قال لي اثنان من الضباط العاملين أن أقرأ Fort Saganne (رواية ملونة عن ضابط شاب في الصحراء قبل عام 1914). كان أحدهما قد خدم في سيرفال ، والآخر خدم في برخان.

في مذكراته القادمة للكولونيل أرميل ديرو - التي أطلعني عليها المؤلف ، والتي كتب فيها ديرو عن فترة خدمته في عام 2014 في جمهورية إفريقيا الوسطى (عملية سانغاريس) - كتب عن قراءة ليوتي ووصفها بأنها " الإلهام". من ناحية أخرى ، من الواضح أن تطبيق روح ليوتي لم يُترجم إلى أي مسار عمل محدد، بخلاف الوعي بالأهمية الحاسمة للاهتمام بالسكان المحليين. في الواقع ، في نفس الصفحة التي يستشهد بها ليوتي، يشرح ديرو كيف حاول التصرف بروح ليوتي من خلال الوصول إلى الوحدات

الأمريكية. على وجه التحديد ، تبنى ديرو نهجًا استخدمته فرق إعادة إعمار الوحدات الأمريكية في أفغانستان بهدف توجيه أعمال التنمية وتقديم الخدمات.

هناك تشابه لا لبس فيه بين برخان والحملات الاستعمارية للعصر الجميل ، لكن هذا التشابه سطحي.

تتخذ أمركة الجيش الفرنسي عدة أشكال. ما هو استعماري في أنشطة ديرو هو ممارسات معينة: لقد قاد قوة صغيرة بدعم كان محسوبًا على أنه بالكاد يكفي ؛ كان عليه تحمل مخاطر كبيرة ؛ وكان يتمتع بمباركة مختلطة من الحكم الذاتي الذي تركه له رؤسائه. بالمناسبة ، يوضح كتاب ديرو أيضًا أن أكثر ما ساهم في نجاح فترة عمله لم يكن اهتمامه باحتياجات السكان المحليين. بالأحرى ، كانت الكفاءة في معركة قوته المختلطة من الفيلق وقوات جبال الألب هي التي أثبتت أنها حاسمة.

برخان هي عملية عسكرية تركز بشكل واضح على الأمن على الرغم من الخطاب حول النهج العالمي والتكتيكات المشتركة مع حملات مكافحة التمرد. هناك تشابه عائلي لا لبس فيه بين برخان والحملات الاستعمارية للحقبة الجميلة ، لكن هذا التشابه سطحي. تنحى الجيش الفرنسي عن الأنشطة السياسية من أجل التركيز حصريًا على العمليات القتالية. اشتكى أحد كبار الضباط ، على سبيل المثال ، من أن الجيش الفرنسي يوزع أوسمة للقتال ، ولكن ليس للاشتباك المدني العسكري أو لتهدئة الموقف من أجل تجنب اللجوء إلى السلاح. أدلى جالولا بالملاحظة نفسها قبل 50 عامًا: لقد اشتكى من أنه لم يفز بأي جوائز عن عمله في التهدئة عندما كان نجاح هذا العمل هو الذي منعه من الدخول في معارك كان من الممكن أن تكسبه ميداليات.

أما بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية الشاملة ، فإن الانتقاد بأنها تركّز بشكل مفرط على الأمن يبدو صحيحًا. ومع ذلك ، من الصعب الحكم بدقة على النسب النسبية للجانب المدني مقابل الجانب العسكري من الجهد، بالنظر إلى عدد الكيانات المشاركة في الأول والوضوح الأكبر للأخير. هناك الكثير من الأشخاص

والمنظمات يفعلون الكثير من الأشياء لدعم نهج فرنسا العالمي. معرفة ما يضيف إليه الأمر كله يُعَدُّ تحديًا. انطلاقا من ما حدث في أفغانستان ، قد يصل مجموع الكل إلى أقل من مجموع الأجزاء. ومع ذلك ، فإن الاستراتيجية الفرنسية تعاني من نفس التناقضات الداخلية التي طُبِّقَت على العديد من التدخلات العسكرية في فترة ما بعد الاستعمار. يعتمد نجاح عمليات فرنسا على التغييرات السياسية التي ترفض فرضها ، وفي كثير من الأحيان ، تَعمَلُ أفعالها على إدامة النظام السياسي الذي هو المحرك الرئيسي للصراع. بينما تطمح فرنسا إلى أن تكون غير سياسية وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، فإنها تؤثر بشكل عميق على المشهد السياسي ، سواء عن قصد أو بغير قصد. علاوة على ذلك، عندما تتدخل فرنسا ، فإنها تخاطر بتقويض شرعية الدولة المضيفة في أعين السكان.

سيقول كل ضابط في الجيش الفرنسي ومسؤول في وزارة الخارجية إن العمل العسكري لا يمكن أن يؤدي إلى أي شيء خارج الإطار السياسي المناسب، وأن العمليات الأمنية قد تكون ضرورية ولكنها ليست كافية أبدًا لتعزيز سلام دائم. ومع ذلك ، فهم لا يعرفون كيف يتصرفون سياسيًا دون أن يكونوا سياسيين.

تُعَبِّر هذه المعضلة عن نفسها في اتجاه نحو نهج غير سياسي وتقني ظاهريًا للأنشطة المتعلقة بمكافحة التمرد. يتم استبدال الاهتمام بالسياسة بالاهتمام بالحكم ، وعادة ما يتم فهمه من حيث تقديم الخدمات. لقد اشتكى جيان جنتيل وغيره من منتقدي مكافحة التمرد من أن هذا يرقى إلى مستوى بناء الدولة ، وهو أمر يعتقدون أنه لا ينبغي للجيش الأمريكي أن يقوم به. هل كان ذلك صحيحًا: بناء الأمة لا يتعلق بتوفير الخدمات. بدلاً من ذلك ، يتعلق الأمر بالأفكار والهويات والثقافة والسياسة.

لا تقتصر هذه التناقضات الداخلية على التدخلات الفرنسية ، على الرغم من أنه يمكن القول إن الفرنسيين يتمتعون بميزة على الأمريكيين. كما يوضح معارضة التمرد ، يدرك الفرنسيون الاختلافات الجوهرية بين السياقات الاستعمارية وما بعد الاستعمار وعدم ملاءمة النهج الاستعماري لصراعات اليوم. إنهم يدركون أن

غالولا ، ليس أقل من ترينكييه ، أو هوغارد ، أو جالييني ، أو ليوتي ، كان يقاتل من أجل بسط السيطرة الاستعمارية والحفاظ عليها. إنهم يفهمون أيضًا أن استمرار الوجود الفرنسي هو أفضل حجة لهم لكسب السكان المحليين. يمكن القول إن القرّاء الأمريكيين لجالولا نسوا السياق الاستعماري الذي كُتِبَ فيه، تمامًا كما يبدو أنهم تغاضوا عن اهتمامه بالسياسة والأيديولوجيا. إنهم على ما يبدو غير مدركين للمشكلة الأساسية المتمثلة في محاولة التأثير على السكان من جانب واحد ظاهريًا نيابة عن حكومة أخرى مع الامتناع عن "التدخل" وبث نية المغادرة في أسرع وقت ممكن.

قد تنجح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل حتى الآن. لكن الأمر سيستغرق وقتًا طويلاً ، وليس من الواضح لماذا يتوقع أي شخص خلاف ذلك. في غضون ذلك ستميل فرنسا إلى أن تكون أكثر استعمارًا، بمعنى أنها سترغب في التدخل في السياسة بشكل مباشر أكثر. بدلاً من ذلك قد تخاطر بعمل أقل وربما تجعل حكومات منطقة الساحل تشعر بمزيد من القلق بشأن مصيرها. ليس لديها خيارات جيدة. من وجهة نظر أمريكية، من المنعش أن نرى كيف تُنسَب الطموحات الفرنسية المتواضعة ميل الولايات المتحدة إلى الأحلام الكبيرة. يشير ديرو ، في مذكراته غير المنشورة ، إلى حجج فوش حول اغتنام الفرص للتصرف بشكل حاسم. في النزاعات الحديثة ، كتب ديرو في مخطوطته: "قد نعتبر معركة حاسمة حيث يكون المنتج هو فتح إمكانيات إستراتيجية فورية مع إمكانية التأثير بعمق على مسار الأحداث بطريقة دائمة". الآن، لا يهدف الفرنسيون إلى ما هو أكثر قليلاً من خلق "إمكانيات إستراتيجية" على أمل أن يستغلها شركاؤهم.